

المؤشر

العدد الثالثون
النصف الثاني أكتوبر 2024

المركز الليبي لبناء المؤشرات
LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER



المركز الليبي لبناء المؤشرات



LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER

نشرة أسبوعية وتقارير نصف شهرية، تصدر عن المركز الليبي لبناء المؤشرات تتناول مجموعة من المؤشرات والمتغيرات وإتجاه الأحداث المتعلقة بالشأن الليبي.

تقرير النصف الثاني من شهر أكتوبر 2024



في هذا العدد:

- توقيع مذكرة تفاهم مع تركيا لتعزيز القدرات الأمنية والتعاون بمجال إنفاذ القانون
- الحداد بشارك باجتماع مبادرة 5+5 ويبحث مع اللافي والزوبي إعادة تنظيم قواته
- بحضور الدبيبة وميلوني.. انطلاق فعاليات المنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي
- الاتفاق على إنهاء حالة التوتر في يفرن بعد دخول تشكيلات مسلحة للمدينة
- صدام حفتر يلتقي وزير دفاع تركيا ووزير الداخلية الطرابلسي في اسطنبول
- رئاسة النواب تعتمد مجلس إدارة جديد للمصرف المركزي والرئاسي يتحفّظ
- مجلس الأمن يمدد ولاية البعثة 3 أشهر ويشدد على شرعية اتفاق جنيفا
- المنفي يلتقي الرئيس الجزائري والباعور يجتمع بسفيري ألمانيا وأسبانيا
- المؤسسة الوطنية للنفط تكشف عن زيادة معدلات الإنتاج النفطي
- إعلان مواعيد انتخابات المجالس البلدية في 58 بلدية

فهرس المحتويات

- 5..... المقدمة
- 6..... أولاً: المؤشر الأمني والعسكري
- 6..... 1. التشكيلات المسلحة
- 6..... الحداد يشارك باجتماع مبادرة 5+5 ويبحث مع اللافي والزوبي إعادة تنظيم قواته
- 7..... داخلية حماد تقلص مديريات الأمن شرقاً وجنوباً وسط ردود فعل رافضة
- 8..... صدام حفتر يلتقي وزير دفاع تركيا ووزير الداخلية الطرابلسي في اسطنبول
- 10..... 2. المواجهات الأمنية والعسكرية
- 10..... الاتفاق على إنهاء حالة التوتر في يفرن بعد دخول تشكيلات مسلحة للمدينة
- 12..... 3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود
- 12..... ليبيا ترحل 165 نيجيريا وغرق 12 مصرياً أمام طبرق خلال محاولتهم الهجرة
- 14..... عميد الكفرة: وضع اللاجئين السودانيين يتجه للتدهور مع قرب الشتاء
- 16..... صحفيات بلا قيود: 550 انتهاكا ضد الصحفيين بينها قتل وخطف بين 2014-2024
- 17..... 4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي
- 17..... توسع عسكري ضخم لقوات بوتين في قواعد ليبية
- 18..... 5. التسليح والتدريبات العسكرية
- 18..... توقيع مذكرة تفاهم مع تركيا لتعزيز القدرات الأمنية والتعاون بمجال إنفاذ القانون
- 20..... ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري
- 21..... 1. الاستثمارات والتبادلات التجارية
- 21..... بحضور الدبيبة وميلوني..انطلاق فعاليات المنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي
- 24..... اتحاد الصناعات المصرية يحقق استثمارات وتعاقبات في ليبيا بـ 20 مليار دولار
- 26..... المؤسسة الليبية للاستثمار تسجل نمواً ملحوظاً في محفظة أسهمها
- 27..... افتتاح الممر التجاري بمنفذ رأس جدير الحدودي
- 27..... 2. المؤسسة الوطنية للنفط

- 27.....المؤسسة الوطنية للنفط تكشف عن زيادة معدلات الإنتاج النفطي
- 28.....استحواذ أركنو على ربع إنتاج شركة الخليج العربي وعوة الجدل لحقل الحمادة
- 30.....3. المصرف المركزي
- 30.....رئاسة النواب تعتمد مجلس إدارة جديد للمصرف المركزي والرئاسي يتحفظ
- 31.....قرارات مصرف ليبيا المركزي تفتح الطريق أمام تعافي الدينار
- 32.....لقاءات ومباحثات مكثفة لمحافظ المصرف المركزي في واشنطن
- 35.....ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي
- 35.....1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية
- 35.....الدبية يلتقي بالمنفي وعمداء بلديات المنطقة الشرقية والجنوبية
- 36.....رئيس مجلس النواب يلتقي أسامة حماد
- 37.....2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية
- 37.....استمرار الجهود الدولية والإقليمية لفك الجمود السياسي في ليبيا
- 39.....مجلس الأمن يمدد ولاية البعثة 3 أشهر ويشدد على شرعية اتفاق جنيف
- 40.....إعلان مواعيد انتخابات المجالس البلدية في 58 بلدية
- 42.....رابعاً: المؤشر السياسي الدولي
- 43.....1. اللقاءات والتصريحات الرسمية
- 43.....خارجية حكومة الدبية تدين الاعتداءات الإسرائيلية على إيران
- 44.....المنفي يلتقي الرئيس الجزائري والباعور يجتمع بسفيري ألمانيا وأسبانيا
- 46.....خامساً: مختارات
- 46.....1. شخصية العدد
- 46.....شكري غانم.. رئيس وزراء ليبيا الأسبق
- 47.....2. مقال العدد
- 47.....الانتخابات الليبية والاستفتاء عليها: أوراق للضغط أم سعي للاستحقاقات، أسامة

المقدمة

المؤشر هو تقرير نصف شهري، يتناول أهم ما تشهده الدولة الليبية من تطورات أمنية وعسكرية وسياسية واقتصادية، مع التركيز على الملفات التي ترتبط بصميم الأمن القومي الليبي. وبالتالي يتكون المؤشر من خمسة محاور رئيسية: المحور الأمني والعسكري، المحور الاقتصادي والتجاري، المحور السياسي الداخلي، المحور السياسي الدولي، وأخيراً مختارات. ويتناول هذا العدد أهم الأحداث التي شهدتها ليبيا خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2024، أبرزها: افتتاح رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة" رفقة رئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني"، الدورة الـ 30 للمنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي، المقامة على أرض معرض طرابلس الدولي، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين في مجالات متعددة. وكانت وكالة نوبا الإيطالية، أكدت أن اللقاء بين الدبيبة وميلوني يهدف إلى إعادة إطلاق التعاون الثنائي بين البلدين الجارين على البحر المتوسط، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الاستراتيجية للطاقة وصيد الأسماك والصناعة الزراعية والرعاية الصحية والبنية التحتية. وأضافت أن الزيارة هي الرابعة لميلوني إلى ليبيا خلال عام ونصف. وشهد المعرض حضور شركات وكيانات إيطالية مهمة من مختلف القطاعات، بهدف تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي، كما حضرت منظمات مثل اتحاد غرف التجارة الإيطالية ووكالة ترويج التجارة وغرفة التجارة الإيطالية الليبية. ويأتي منتدى الأعمال الليبي الإيطالي في أعقاب الاجتماع الذي عُقد في 17 يوليو الماضي بين ميلوني والدبيبة.

أولاً: المؤشر الأمني والعسكري

يتناول هذا المحور التطورات الأمنية والعسكرية التي تشهدها ليبيا، سواء بين المكونات المحلية أو تلك التي تنخرط فيها القوى الأجنبية. وتشمل التطورات بين المكونات المحلية التشكيلات العسكرية المختلفة التي تعج بها ليبيا، والمواجهات الأمنية والعسكرية بين هذه التشكيلات، فضلاً عن الجرائم المنظمة وتتضمن الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر والتفريب وما يرتبط بهذه الجرائم من مسألة أمن الحدود. أما التطورات التي تنخرط فيها القوى الأجنبية فتشمل النفوذ العسكري للقوى الإقليمية والدولية داخل ليبيا، وكذلك صفقات التسليح والتدريبات والمناورات العسكرية.

1. التشكيلات المسلحة

الحداد يشارك باجتماع مبادرة 5+5 ويبحث مع اللافي والزوبي إعادة تنظيم قواته



شارك رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي " محمد الحداد " والوفد المرافق له، في الاجتماع السادس عشر لرؤساء أركان جيوش [دول مبادرة \(5+5\) دفاع](#)، في العاصمة الإسبانية مدريد. وشارك في الاجتماع رؤساء أركان القوات المسلحة أعضاء المبادرة في تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وفرنسا وإيطاليا ومالطا والبرتغال وإسبانيا.

[كما بحث الحداد](#) مع وكيل وزارة الدفاع بحكومة الوحدة الوطنية "عبد السلام الزوبي" ورؤساء الأركان النوعية بقوات الغرب الليبي وعدد من مديري الإدارات، خطة العمل المشتركة بين الوزارة ورئاسة الأركان خلال الفترة المقبلة. وأكد الحداد والزوبي على أهمية العمل بروح الفريق والتعاون من أجل إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية وتعزيز أدائها. كما قدم رؤساء الأركان النوعية تقارير مفصلة حول الاختصاصات المناطة بكل ركن، إلى جانب استعراض العقبات التي تواجه العمل، والمقترحات لتجاوز هذه التحديات. ومن جهته، وجه الزوبي

بمواصلة عقد هذه الاجتماعات بشكل دوري، مع التأكيد على تشكيل فريق عمل مشترك يمثل الأركان النوعية وبعض الإدارات المختصة، لدفع عجلة التنفيذ وتحقيق الأهداف المطلوبة. وفي سياق متصل، ناقش نائب المجلس الرئاسي "عبد الله اللافي"، بصفته القائد الأعلى لقوات الغرب الليبي، في 20 أكتوبر 2024، مع الحداد ومعاونيه "صلاح النمروش"، الأوضاع الأمنية والعسكرية في المنطقة الغربية، وسبل تكاتف الجهود من أجل تنظيم عمل كل الوحدات والقطاعات العسكرية، والمحافظة على أمن واستقرار البلاد. وأكد اللافي على أهمية الالتزام بالضبط والربط، لما لهذا من أثر على التنظيم وسير العمل بالصورة الصحيحة. وفي سياق آخر، التقى رئيس المجلس الرئاسي و بصفته القائد الأعلى لقوات الغرب الليبي "محمد المنفي"، [عبد السلام الزوبي](#) والذي قدم إحاطة كاملة للمنفي، عن آخر المستجدات العسكرية، وسبل تكاتف الجهود من أجل تنظيم عمل كل الوحدات والقطاعات العسكرية، والمحافظة على أمن واستقرار البلاد.

داخلية حماد تقلص مديريات الأمن شرقاً وجنوباً وسط ردود فعل رافضة

أصدر وزير الداخلية بالحكومة المكلفة من مجلس النواب "عصام أبو زربية"، قرارات تقضي بدمج عدد من مديريات الأمن بالمنطقة الشرقية والجنوبية، وتقليصها [ليصبح عددها 16 مديرية بدلاً من 37](#). وبحسب الوزارة، فإن مديريات الأمن الـ16 هي (مديرية أمن بنغازي، ومديرية البطنان، ومديرية أمن درنة، ومديرية أمن القبة، ومديرية أمن الجبل الأخضر، ومديرية أمن المرج، ومديرية أمن إجدابيا، ومديرية أمن سرت، ومديرية أمن الجفرة، ومديرية أمن الشاطئ، ومديرية أمن سبها، ومديرية أمن أوباري، ومديرية أمن مرزق، ومديرية أمن غات، ومديرية أمن الواحات، ومديرية أمن الكفرة). وأوضح أبو زربية أن الهدف من هذه الخطوة هو تعزيز الكفاءة ورفع مستوى الأداء الأمني في مختلف المجالات، بما يتماشى مع التطورات الراهنة.

وفي مقابل ذلك، رفض أهال من بلديتي شحات والساحل خلال بيانين منفصلين، قرار دمج مديرية أمن شحات ومديرية أمن الساحل في المديرية المشكلة حديثاً، مطالبين خليفة حفتر ونجده صدام بالتدخل ووقف هذا القرار.

صدام حفتر يلتقي وزير دفاع تركيا ووزير الداخلية الطرابلسي في اسطنبول



التقى رئيس أركان القوات البرية بقوات الشرق الليبي الفريق صدام خليفة حفتر، مع [وزير الدفاع التركي](#)، في إطار تطبيع العلاقات بين شرق ليبيا وتركيا. وقالت حكومة الشرق، إن صدام التقى على هامش معرض "سأها إكسبو 2024" الدولي للدفاع، المقام تحت إشراف وزارة الدفاع التركية، في 22 أكتوبر 2024، مع وزير الدفاع التركي "يشار غولر".

وأوضحت الحكومة أن زيارة نجل حفتر للمعرض التركي استهدفت الاطلاع على أحدث التجهيزات والتقنيات في مجال الأمن والدفاع والصناعات العسكرية، في إطار خطته للرفع من قدرات وتطوير إمكانات القوات البرية.

وقال وزير الداخلية المكلف بحكومة الوحدة [عماد الطرابلسي](#)، الذي التقى بصدام حفتر على هامش المعرض، إنه بحث أيضاً مع غولر تعزيز التعاون الأمني بين البلدين، حيث تم التركيز على أهمية تنسيق الجهود لمكافحة التهديدات الأمنية المشتركة، وتطوير آليات التعاون، وسبل تعزيز الشراكات في مجال الصناعات الدفاعية والتكنولوجية، بما يساهم في دعم القدرات العسكرية ويعزز من الأمن الإقليمي.

ويعد هذا اللقاء الأول من نوعه بين مسؤولين بارزين في حكومة الوحدة الوطنية وقيادة قوات الشرق الليبي، منذ توتر العلاقة بينهما إثر منع حفتر رئيس حكومة الوحدة "عبد الحميد الدبيبة"، من زيارة بنغازي في مايو 2021، قبل أن تتحوّل العلاقة إلى خصومة ومقاطعة خلال

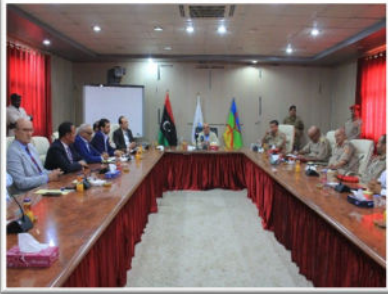
السنوات التالية. إذ تعتبر قيادة حفتر الحكومة المكلفة من مجلس النواب هي الحكومة الشرعية؛ بعد أن أيدت قرار مجلس النواب باعتبار حكومة الوحدة الوطنية منتهية الولاية. وعلى الرغم من أن كلا الجهتين لم يصدر عنها أي موقف رسمي حيال هذا اللقاء، إذ اكتفت قيادة حفتر بإعلان زيارة صدام إلى إسطنبول بدعوة تركية، وكذلك وزارة الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية التي نشرت صور الطرابلسي مع وزير الدفاع التركي، دون أن تنشر كلا الجهتين أي صور تجمع صدام والطرابلسي، إلا أن أستاذ العلوم السياسية "أبو بكر طلومون"، اعتبر اللقاء مؤشراً على وجود اتصالات في كواليس العلاقة بين قيادة حفتر والحكومة في طرابلس، "فلا يمكن أن يكون لقاء حدث بالصدفة دون ترتيبات مسبقة". ووفقاً لرأي طلومون، فإن أهمية اللقاء تأتي لكونه حدث بين شخصيات عسكرية وأمنية.

ويضيف في حديثه لـ "العربي الجديد"، أن "هذا هو المهم لقراءة الحدث، صدام عسكري له وزنه في قرارات معسكر والده وهو من يملك القوة على الأرض، والطرابلسي كذلك له حجمه في حكومة طرابلس فهو يتولى وزارة الداخلية التي كانت طيلة أشهر طويلة ماضية تمثل مركزية في تحركات وقرارات الحكومة، وقبل ذلك فالطرابلسي شخصية عسكرية تتبعه مليشيات قوية في طرابلس وخارجها".

ومن هذا المنظر، يرى طلومون أن الطرابلسي وصادم قد يكونان "أقرب ممثلين لطرفي الحكومة وقيادة حفتر لصياغة مقاربة أمنية لأساس معالجة الانقسام الحكومي وتقريب تصور دمج الحكومتين للواقع".

2. المواجهات الأمنية والعسكرية

الاتفاق على إنهاء حالة التوتر في يفرن بعد دخول تشكيلات مسلحة للمدينة



أفاد عضو مجلس بلدي يفرن " سعيد بوقصيعة "، [بخروج أهالي](#)

[يفرن](#) في مظاهرة سلمية، في المدينة الواقعة على بعد 130

كيلومتراً جنوب العاصمة طرابلس، في 24 أكتوبر 2024، مطالبةً

بانسحاب ما وصفها بـ " الكتائب المسلحة التي دخلت المدينة،

وذلك خشية جرّها إلى صراعات مسلحة ". وأضاف بوقصيعة أن "

الكتيبة التي دخلت يفرن تتبع للمنطقة العسكرية الغربية، وقد أطلقت النار على

المتظاهرين السلميين مما أسفر عن إصابة بعضهم بجروح، بعضها خطيرة".

ودعا بوقصيعة المنطقة العسكرية الغربية إلى سحب قواتها قبل تفاقم الأوضاع، مناشداً

العقلاء في المناطق المجاورة للتدخل ونزع فتيل التوتر. ونوه بوقصيعة إلى أن مسألة تقسيم

المديريات هي موضوع إداري تم تجميده من قبل رئيس الحكومة، وأن يفرن ستنتزع لتوصيات

اللجنة المشكلة لدراسة هذا الموضوع عند اكتمال أعمالها.

وأصدر المجلس [الأعلى لأمازيغ ليبيا](#) بياناً، يدين فيه دخول التشكيلات المسلحة إلى مدينة

يفرن، مجدداً دعمه الكامل لأهالي المدينة ولقرار الأعيان والحكماء والمجلس البلدي بطرد

هذه التشكيلات. ووصف المجلس، في بيان له، هذه الخطوة بأنها محاولة لتوسيع دائرة نفوذ

أطراف الصراع في ليبيا، مؤكداً رفض أهالي يفرن القاطع لهذه التحركات.

وأشار البيان إلى أن موقف أهالي بلدية يفرن برفض تقسيم مديريات الأمن يعتبر حقاً مشروعاً،

موضحاً أن حل هذه المسألة يتطلب الاستجابة لمطالب المعتصمين. كما أعرب المجلس عن

قلقه إزاء المعلومات التي تشير إلى اختطاف أشخاص على الهوية أثناء التنقل خارج نطاق

المدينة، محملاً الحكومة وكافة الجهات المعنية مسؤولية سلامة المتظاهرين وأهالي يفرن

جميعاً. ودعا المجلس الرئاسي، بصفته "القائد الأعلى"، إلى سحب التشكيلات المسلحة من يفرن ووقف أي تحركات عسكرية، للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة. ويتبع التشكيل المسلح الذي دخل المدينة للواء "أسامة الجويلي" أمر غرفة العمليات المشتركة للمنطقة الغربية، وكان موالياً لفتحي باشاغا رئيس حكومة الشرق السابق، بعد انفصاله عن القوات التابعة لحكومة الديبة.

وقال السفير إبراهيم قرادة كبير المستشارين سابقاً في الأمم المتحدة، الذي ينتمي إلى يفرن، ثاني أكبر مدن جبل نفوسة، التي يتكلم أغلبها اللغة الأمازيغية، إن المدينة نجحت في طرد القوات الموالية لجويلي، في 24 أكتوبر، رفضاً لمحاولات عسكريتها، مضيفاً أن رد فعل المواطنين جاء اعتراضاً ومقاومة لمحاولات توطين العسكرة في يفرن، ونقل الصراعات إليها، ورفضاً "للهيكلية المختلة والمغرضة لمديريات الأمن المفروضة والمرفوضة".

وفي 30 أكتوبر، عقد النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي" رفقة معاون رئيس الأركان العامة لقوات الغرب الليبي الفريق "صلاح الدين النمرش"، اجتماعاً بديوان بلدية يفرن، لبحث الأوضاع الراهنة في المدينة. وضم الاجتماع عميد البلدية وعدد من عمداء بلديات الجبل الغربي، وأعيان وحكماء المدينة بمختلف مكوناتها، وعدد من المسؤولين العسكريين والأمنيين بالمدينة.

استعرض الاجتماع الأوضاع العامة في يفرن، ولاسيما الوضع الأمني، في ظل التوترات التي شهدتها المدينة خلال الأيام الأخيرة. وتم مناقشة التنظيم الأمني في مدينة يفرن، والتأكيد على [إنهاء المظاهر المسلحة](#) والإفراج عن الموقوفين. كما تم الاتفاق على التنسيق بين الجهات الأمنية والعسكرية، لإنهاء حالة التوتر في المدينة بما يعزز الحفاظ على النسيج الاجتماعي.

3. الجرائم المنظمة وأمن الحدود

ليبيا ترحل 165 نيجيرياً وغرق 12 مصرياً أمام طبرق خلال محاولتهم الهجرة



أعلن جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، أنه رحل 165 مهاجراً نيجيرياً عن طريق مطار بنينا الدولي في بنغازي إلى بلدهم، فيما تحدث الحقوقي الليبي "طارق لموم"، عن وفاة ثلاثة أشخاص صوماليين على الأقل خلال شهري سبتمبر وأكتوبر، داخل مخازن وبيوت لتجار بشر. وأوضح المكتب الإعلامي

لرئاسة الجهاز، أن فرع الجهاز في بنغازي الكبرى رحل المهاجرين النيجيريين الـ 165، تنفيذاً للتعليمات الصادرة من رئيس الجهاز بشأن حملات تستهدف المهاجرين غير الشرعيين، والإسراع بترحيلهم إلى بلدانهم.

وازدادت خلال الأيام الماضية وتيرة ترحيل المهاجرين غير الشرعيين من ليبيا بشكل موسع، وفق نظام "العودة الطوعية"، الذي تتبناه الأمم المتحدة. وكانت السلطات الأمنية في غرب ليبيا قد أعلنت مؤخراً إطلاق حملة موسعة لترحيل المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم. غير أنها لم توضح أي تفصيل بخصوص طبيعة الحملة، وما إذا كانت تستهدف المهاجرين المحتجزين في مراكز الإيواء فقط، أم أنها ستمتد إلى مئات الألوف من المهاجرين الطلقاء في عموم البلاد. وقالت وزارة الداخلية التابعة لحكومة الوحدة الوطنية.

وحسب إحصاء سابق لرئيس المنظمة الدولية للهجرة " أنطونيو فيتورينو"، فإن عدد المهاجرين في مراكز الاحتجاز الرسمية في ليبيا وصل إلى 5 آلاف فرد، لكن هذا العدد لا يمثل سوى جزء بسيط من المحتجزين في البلاد، سواء كانوا من الطلقاء أو المغيّبين في سجون سرية، حسب متابعين لهذا الملف.

وفي سياق آخر، أعلنت مؤسسة حقوقية ليبية انقلاب قارب كان يقل 13 مصرياً، أمام ساحل مدينة طبرق (شرق)، غرق منهم 12 فرداً. وذلك خلال محاولتهم الهجرة بطريقة غير شرعية

إلى أوروبا. وقالت مؤسسة "العابرين لمساعدة المهاجرين والخدمات الإنسانية"، في 29 أكتوبر 2024، إن القارب غرق أمام مدينة طبرق، مشيرةً إلى أن وحدة التحري والقبض باللواء طارق بن زياد، أنقذت فرداً واحداً، فيما لا يزال البحث جارياً عن 12 غارقاً. وتشكل مجموعة المهاجرين، التي جاءت من محافظتي الشرقية والغربية في مصر، نموذجاً من عدد متزايد من المصريين الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا في رحلات بحرية محفوفة بالمخاطر، وسط معاناة من ارتفاع معدلات التضخم والبطالة.

وتأتي هذه الحادثة بعد يوم مباحثات أجراها في ليبيا رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو" مع رئيس جهاز حرس الحدود التابع لحكومة الوحدة الوطنية اللواء "محمد المرجاني"، تم التأكيد خلالها على دعم الجهود المشتركة لتسهيل العودة الطوعية للمهاجرين إلى بلدانهم الأصلية.

وكشفت بيانات من وكالة نوبا الإيطالية، أن [ليبيا الأكثر تصديراً للمهاجرين](#) غير الشرعيين إلى إيطاليا باعتبارها بلد المغادرة الرئيسي للمهاجرين. ووفقاً للبيانات، وصل 33349 مهاجراً إلى إيطاليا قادمين من ليبيا، أي ما يعادل 60.1% من إجمالي الوافدين البالغ عددهم 54577، بينما وصل 17309 مهاجرين من تونس، أي 31.7% من المجموع. وأكدت الوكالة أن الطريق الليبي يهيمن على مشهد الهجرة لعام 2024، على الرغم من انخفاض عدد الوافدين من ليبيا إلى إيطاليا بنسبة 18.6% مقارنة بعام 2023، في حين انخفض عدد الوافدين من تونس بشكل كبير إلى 81.36% مقارنة بالعام الماضي.

ولفت تحليل نوبا إلى أن عمليات المغادرة من الساحل الليبي تجري بشكل شبه حصري من المنطقة الشمالية الغربية من البلاد، بينما وصل 939 مهاجراً من المنطقة الشرقية حتى الآن، منبهاً في الوقت ذاته إلى إن مراكب عديدة انطلقت من سواحل المنطقة الشرقية باتجاه اليونان، وهي لم تُحتسب في البيانات المتعلقة بإيطاليا. وبناء على آخر تقرير للمنظمة

الدولية للهجرة، بلغ عدد المهاجرين في ليبيا 761322 شخصاً بين يونيو ويوليو 2024، موزعين على 100 بلدية، من بينها طرابلس (15%)، ومصراتة (11%)، وبنغازي (10%) والزاوية (6%) . كما عقدت اللجنة التوجيهية لمشروع [الإدارة المتكاملة لأمن الحدود](#)، اجتماعها السادس في العاصمة الإيطالية روما، يومي 17 و18 أكتوبر 2024، بمشاركة الجهات المعنية من ليبيا وإيطاليا ومفوضية الاتحاد الأوروبي.

ووفق وزارة الداخلية، فقد تناول الاجتماع الوضع الحالي لتدفقات الهجرة غير الشرعية، والجهود المبذولة للحد منها، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مكافحة عصابات الاتجار بالبشر. كما بحث الاجتماع سبل دعم الأجهزة الليبية المعنية بتأمين الحدود، والإسراع في دعم جهاز حرس الحدود ومكافحة الهجرة الغير شرعية.

وبحسب الوزارة، فقد تطرق الاجتماع إلى الإسراع في تسليم الزوارق المطاطية المتفق عليها لإدارة أمن السواحل، وتنفيذ دورات تدريبية لرفع كفاءة العناصر الأمنية. ومثل وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية في هذا الاجتماع، كل من رئيس جهاز حرس الحدود ومدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي ورئيس غرفة العمليات بإدارة أمن السواحل.

عميد الكفرة: وضع اللاجئين السودانيين يتجه للتدهور مع قرب الشتاء



حذر عميد بلدية الكفرة " عبد الرحمن عقوب "، من ازدياد تدهور [أوضاع اللاجئين السودانيين](#) في البلدية مع دخول فصل الشتاء، مشيراً إلى أن معظم اللاجئين يبيتون في العراء نتيجة عدم وجود مخيمات أو أماكن مخصصة لإيوائهم. وأضاف عقوب في مداخلة مع الأحرار، أنه من المتوقع تزايد أعداد اللاجئين مع

انخفاض درجات الحرارة وسهولة تنقلهم في الصحراء، مؤكداً أن البلدية تعاني من نقص في الخدمات خاصة في الصرف الصحي والكهرباء والمياه. كما أكد عميد البلدية عدم تلقيهم مساعدات كافية من الجهات المعنية والمنظمات الدولية، وأنها لم تقدم أي إضافة في الأزمة.

وأكدت مفوضية شؤون اللاجئين، أن عدد الوافدين السودانيين إلى الكفرة ارتفع إلى 400 وافد يوميًا، بعد أن كان بين 150 و200 وافد. وأضافت المفوضية في تقرير لها، أن عدد اللاجئين السودانيين في ليبيا، وصل إلى 100 ألف و200 سوداني، قائلة إن عدد المسجلين لديها ارتفع إلى نحو 59 ألفا. وافتت المفوضية إلى أنه في عام 2024، تم تسليم الإمدادات والمعدات الطبية إلى المستشفيات والمراكز الصحية، لتصل إلى إجمالي 90 ألف فرد، ويشمل ذلك 15 ألفا في الزاوية، و20 ألفا في طرابلس و20 ألفا في بنغازي، و7 آلاف في شحات، و30 ألفا في الكفرة.

وأشارت المفوضية إلى أن السودانيين الموجودين في ليبيا، يتنقلون في تحركات مختلطة، سواء عن طريق البر إلى تونس، أو عن طريق البحر المتوسط إلى إيطاليا. وأشارت المفوضية إلى أن خفر السواحل الليبي اعترض في 2024 حتى الآن 1416 لاجئًا سودانيًا في البحر، ما يمثل زيادة بنسبة 40 في المائة مقارنة بعام 2023، عندما تم اعتراض 799 سودانيًا خلال نفس الفترة. وعزت المفوضية هذا الارتفاع إلى الصراع المستمر في السودان، مشيرة إلى أن من بين أولئك الذين وصلوا إلى إيطاليا في عام 2024 نحو 3% هم سودانيون، معظمهم من ليبيا وتونس.

وأعلنت منظمة اليونيسف ومكتب الخارجية والتنمية البريطاني، عن تخصيص مليون جنيه إسترليني، لتعزيز جهود الاستجابة الإنسانية للعائلات السودانية والمجتمعات المحلية الأكثر احتياجا في الكفرة. جاء ذلك في بيان مشترك، في 22 أكتوبر 2024، أكدت فيه اليونيسف دعمها والمملكة المتحدة لتحسين الخدمات والدعم النفسي والاجتماعي للاجئين السودانيين. وبالإضافة إلى ذلك، معالجة مرافق المياه والصرف الصحي الأساسية، بما في ذلك إصلاح البنية التحتية الحيوية وتوزيع مستلزمات النظافة في الكفرة.

صحفيات بلا قيود: 550 انتهاكا ضد الصحفيين بينها قتل وخطف بين 2014-2024



قال تقرير لمنظمة صحفيات بلا قيود، إنه لا وجود لقوانين فعالة تحمي حرية الصحافة في ليبيا، فضلا عن استمرار العمل بتشريعات قديمة تجرم حرية التعبير. وأشار التقرير إلى أن القوانين الجديدة بتأويلات تضر بالصحفيين، موضحا تأخر ترتيب ليبيا في مؤشر حرية الصحافة إلى المرتبة الـ 149 في عام 2023،

وكان في الترتيب الـ 137 في عام 2014. ووثق التقرير [550 انتهاكا ضد صحفيين](#)، من بينها عمليات قتل واختطاف بين عامي 2014 و2024، محذرا من الرجوع إلى قيود مشابهة لفترة حكم القذافي، مع غياب شبه تام لحرية الصحافة في البلاد، وفقا للمنظمة. كما كشف التقرير عن تأثير الانقسام السياسي في تصاعد خطاب الكراهية وانتشار المعلومات المضللة، مضيفا أن وسائل الإعلام باتت أدوات للدعاية لأطراف الصراع، مما يفقد المجتمع الثقة في الصحافة، بحسب منظمة صحفيات بلا قيود.

وفي سياق آخر، صعدت مطالبة زوجة مستشار ليبيا للمشير خلفية حفتر القائد العام لقوات الشرق الليبي بالتدخل للإفراج عن زوجها، من شكاوى ازدياد [عمليات الاعتقال بشرق البلاد](#)، وسط استنكار حقوقي لأي توقيف يتم على أساس سياسي وكيدي خارج إطار القانون. وكانت زوجة المستشار بمحكمة بنغازي " وائل رضوان "، قد تحدثت في مقطع فيديو عن خطف زوجها منذ الثاني من أكتوبر 2024، دون أن تعلم عنه شيئاً، وقالت إنه موجود لدى كتيبة طارق بن زياد التابعة لقوات الشرق.

ويرى الباحث الليبي في قضايا حقوق الإنسان " محمود الطوير "، أن عمليات الاعتقالات التي تشهدها المنطقة الشرقية خارج إطار القانون وعشوائية وكيدية، وتتم على أساس الهوية الاجتماعية والمواقف السياسية، وهذا مرفوض شكلاً وموضوعاً. من جهتها، قالت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في ليبيا، إن رضوان تعرض للخطف والاحتجاز التعسفي من قبل

عناصر التحريات والقبض، التابعين لكتيبة طارق بن زياد، وذلك عندما كان يستقل سيارته بالقرب من منزله في مدينة بنغازي، مشيرة إلى أن المستشار الليبي، الذي لا يزال مصيره مجهولاً حتى الآن، يُعاني من أمراض مزمنة، وحالته الصحية سيئة.

4. النفوذ العسكري الإقليمي والدولي

توسع عسكري ضخم لقوات بوتين في قواعد ليبية

كشفت منصة التحقيقات إيكاد، عن [توسع عسكري ضخم لقوات بوتين](#) في قواعد ليبية، وعملية توسعية روسية هي الأضخم من نوعها في قلب ليبيا، وفق قولها. وقالت إيكاد في تقرير لها، إنها رصدت تغييرات في خمس قواعد عسكرية إستراتيجية تقع وسط ليبيا وشمالها، وهي قواعد الجفرة والقرضابية وبراك الشاطئ وال خادم وميناء طبرق. وأشارت إيكاد إلى أن

قاعدة براك الشاطئ شهدت تغييرات في البنية التحتية بدءاً من مارس الماضي، تراوحت بين بناء منشآت جديدة وترميم منشآت قائمة.

وأضافت إيكاد أنه ومنذ مارس الماضي، وثقت أكثر من جسر جوي تقوده طائرات شحن عسكرية روسية نحو قاعدة براك الشاطئ، وظهرت مجموعات عتاد وسط مصفات الطائرات. أما قاعدة الجفرة، فقد وثقت إيكاد جسوراً جوية لطائرات شحن عسكري روسية بها منذ أواخر نوفمبر الماضي. وولفت إيكاد إلى تعرض إحدى طائرات فاغنر لهجوم في ديسمبر، إلا أن ذلك لم يردع موسكو عن استكمال رحلات شحنها العسكري إلى القاعدة.

وقالت إيكاد إن العديد من هذه الرحلات تزامن مع تقارير رصدت توافد قوات روسية للقاعدة بجانب أدلة عن استخدام القاعدة لتعزيزات الفيلق الروسي. وأوضحت إيكاد في ختام التحقيق، أن روسيا استغلت ليبيا كبوابة للتوسع نحو إفريقيا، عبر تعزيز تواجد الفيلق الروسي وتجهيز البنية العسكرية في القواعد الليبية مثل براك الشاطئ والجفرة، لتكون نقطة انطلاق لزيادة نفوذها الإقليمي وتوسيع الهيمنة الروسية في القارة السمراء.

5. التسليح والتدريبات العسكرية

توقيع مذكرة تفاهم مع تركيا لتعزيز القدرات الأمنية والتعاون بمجال إنفاذ القانون



وقّع وزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية اللواء "عماد الطرابلسي" ونظيره التركي "على يرليكايا"، مذكرة تفاهم، تهدف إلى تعزيز التعاون في مجالات إنفاذ القانون والتدريب بين حكومة الوحدة الوطنية والحكومة التركية. وتأتي هذه الخطوة في إطار توطيد العلاقات الأمنية بين البلدين، وتعزيز تبادل الخبرات في مجالات الأمن ومكافحة الجريمة.

وعقب التوقيع، "عُقد اجتماع بين الجانبين نوقش خلاله تسهيل إجراءات التأشيرات للمرضى والطلبة الليبيين الموفدين إلى جمهورية تركيا، وكذلك تسهيل إجراءات الإقامة اللازمة لهم ولمرافقيهم، مراعاة لظروفهم الصحية. وجرى التطرق إلى سبل التعاون في مجالات التدريب والتأهيل الأمني وتبادل المعلومات، "لمكافحة التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة".

ويأتي توقيع مذكرة التفاهم على هامش معرض "ساها إكسبو" الذي انطلقت فعالياته في 23 أكتوبر 2024، في مدينة إسطنبول، والذي يُعد من أبرز المعارض المتخصصة في الصناعات الدفاعية والتكنولوجيا المتقدمة.

وتنفيذاً لتعليمات وزير الداخلية الطرابلسي، تم توقيع مذكرة تفاهم بين رئيس جهاز المباحث الجنائية "محمود عاشور" و مندوب وزارة الداخلية التركية في طرابلس.

وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال تدريب واستخدام وتسليم كلاب الأثر، بما يسهم في تعزيز القدرات الأمنية للجهاز. هذا وحضر توقيع الاتفاقية، معاون مدير إدارة العلاقات والتعاون الدولي العميد "عيسى قرادة".

المؤشرات الأمنية والعسكرية خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2024:

- يمكن النظر للقاء صدام حفتر بوزير الداخلية الطرابلسي في أنقرة ولقاء كل منهما وزير الدفاع التركي من ناحيتين، **الأولى** أن هذه اللقاءات تأتي في إطار تعزيز تركيا لتحالفها الاستراتيجي مع غرب ليبيا من ناحية وتطبيع العلاقات مع شرق ليبيا من ناحية أخرى، **الثانية** ترتبط باحتمالية دور تركي للوساطة بين الشرق والغرب، واستغلال فرصة هذا المعرض واللقاء على هامشه لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، وهي فرصة قد لا تتكرر كثيراً، خاصةً وأن عقد لقاء مخصوص بين الطرفين تحول دونه معوقات سياسية عديدة.
- عادت التوترات الأمنية للمنطقة الغربية كما هو معتاد، عبر بوابه يفرن الأمازيغية، بخروج أهالي المدينة في مظاهرة سلمية، للمطالبة بانسحاب تشكيلات مسلحة تابعة للجويلي دخلت المدينة، وذلك خشية جرّها إلى صراعات مسلحة، وتضامن المجلس الأعلى لأمازيغ ليبيا مع أهالي يفرن، وانتهت الأزمة عبر وساطة المجلس الرئاسي. وفي إطار هذه الأزمة هناك مؤشران: الأول، استمرار معضلة التشكيلات المسلحة في المنطقة الغربية، وعدم توحيدها في إطار سيطرة مركزية من قبل حكومة الوحدة الوطنية. الثاني بروز دور العامل الجهوي الفرعي على العامل الوطني الجامع.
- استمرار ظاهرة الهجرة الغير شرعية، والتي على ما يبدو ستتصاعد الفترة المقبلة، في ظل ازدياد وتيرة عدم الاستقرار السياسي والأمني في شمال أفريقيا والساحل الأفريقي والصحراء.
- غياب قوانين فعالة تحمي حرية الصحافة في ليبيا، فضلا عن استمرار العمل بتشريعات قديمة تجرم حرية التعبير، ولذلك تتصاعد الانتهاكات في حق الصحفيين في شرق وغرب البلاد. كما لا تقتصر انتهاكات حقوق الإنسان على الصحفيين، إذ

تشهد ليبيا حالات اعتقال غير قانونية مرتفعة للمواطنين، وتزداد أكثر في الشرق، بحكم القبضة الأمنية الشديدة التي تفرضها قوات حفتر على المواطنين. في ظل حكم دكتاتوري صارم، على عكس غرب البلاد، والتي وإن يغيب عنها أيضا مناخ الحريات واحترام حقوق الإنسان، إلا أنها أفضل نسبياً من الشرق، لعدم وجود قبضة أمنية وسلطة عسكرية مركزية للحكومة. وبالتالي، غياب السيطرة المركزية على التشكيلات المسلحة ترتب عليها من ناحية إيجابية تراجع معدلات الاعتقالات خارج إطار القانون وانتهاكات حقوق الإنسان بشكل عام، ومن ناحية سلبية أفرزت حالة من عدم الاستقرار نتيجة تكرار المواجهات العسكرية بين التشكيلات المسلحة المختلفة. وتحتاج ليبيا لسيطرة وسلطة مركزية موحدة ليس فقط على غرب أو شرق البلاد وإنما على كامل التراب الوطني، في إطار حكم القانون واحترام حقوق الإنسان.

- تصاعد مؤشرات النفوذ الروسي في ليبيا، إذ كشفت التقارير عن توسع عسكري ضخم لقوات بوتين في قواعد ليبية، لتفقد لعملية توسعية روسية هي الأضخم من نوعها في قلب ليبيا. كما تستمر تركيا في تعزيز تحالفها مع الغرب، عبر زيادة عدد الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الموقعة مع حكومة طرابلس في الشهور الأخيرة، بالأخص ما يتعلق بالتدريب ونقل الخبرات. وهو مؤشر على حسم تركيا مسألة تحالفها الاستراتيجي مع الغرب، كعماد رئيسي لنفوذها ومصالحها القومية في شرق المتوسط.

ثانياً: المؤشر الاقتصادي والتجاري

يتناول هذا المحور التطورات الاقتصادية، مع التركيز فقط على الملفات التي ترتبط بشكل وثيق بالأمن القومي الليبي، وهي ثلاث ملفات رئيسية: أولاً، الاستثمارات المحلية والأجنبية والتبادلات التجارية بين ليبيا ودول العالم. ثانياً، المؤسسة الوطنية للنفط، وما يرتبط بها من

تطورات تتعلق بقطاعي النفط والغاز، وأخيراً، المصرف المركزي، لما يمثله من أهمية مركزية بالنسبة للسياسات المالية والاقتصادية للدولة الليبية.

1. الاستثمارات والتبادلات التجارية

بحضور الدبيبة وميلوني. انطلاق فعاليات المنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي

افتتح رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، رفقة رئيسة الوزراء الإيطالية "جورجيا ميلوني"، في 29 أكتوبر 2024، الدورة الـ 30 للمنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي، المقامة على أرض معرض طرابلس الدولي، والذي يهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين في مجالات متعددة.

وكانت وكالة نوبا الإيطالية، أكدت أن اللقاء بين الدبيبة وميلوني يهدف إلى إعادة إطلاق التعاون الثنائي بين البلدين الجارين على البحر المتوسط، مع إيلاء اهتمام خاص للقطاعات الاستراتيجية للطاقة وصيد الأسماك والصناعة الزراعية والرعاية الصحية والبنية التحتية. وأضافت أن الزيارة هي الرابعة لميلوني إلى ليبيا خلال عام ونصف.

وشهد المعرض حضور شركات وكيانات إيطالية مهمة من مختلف القطاعات، بهدف تعزيز وتوسيع التعاون الاقتصادي، كما حضرت منظمات مثل اتحاد غرف التجارة الإيطالية ووكالة ترويج التجارة وغرفة التجارة الإيطالية الليبية. ويأتي منتدى الأعمال الليبي الإيطالي في أعقاب الاجتماع الذي عُقد في 17 يوليو الماضي بين ميلوني والدبيبة.

وأكدت رئيسة الوزراء الإيطالية في خطابها الافتتاحي للمنتدى، التزام حكومتها بدعم ليبيا في مرحلة إعادة الإعمار والتنمية. وقالت ميلوني إنها تعمدت الحضور شخصياً، لتجديد التزام إيطاليا بالوقوف إلى جانب ليبيا وشعبها. وشددت ميلوني على أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين، مضيفة أن علاقات الشراكة بين البلدين لم تنقطع، وأن هناك مصلحة مشتركة

في تحقيق قفزة جودة مقارنة بما تم إنجازه حتى الآن. ودعت ميلوني إلى إعادة إطلاق التعاون الذي كان متوقفاً، وتوسيع أوجهه واستكشاف أشكال جديدة منه. وخلال المنتدى، وقعت ليبيا وإيطاليا ثمانية اتفاقات تعاون بعد مباحثات بين الجانبين في العاصمة طرابلس، بمشاركة ميلوني ووزير الشركات والصناعة " أدولفو أورسو". ووفقاً لتفاصيل أوردتها وكالة " أدنوكرونوس " الإيطالية للأخبار عن مصادر إيطالية، تتمثل الاتفاقات الثمانية في الآتي:

- مذكرة تفاهم في مجال التعاون من أجل التنمية، وتهدف إلى تنظيم أنشطة الوكالة الإيطالية للتعاون من أجل التنمية "AICS" في ليبيا، وإضفاء الشرعية على وجودها في الدولة وضمان الحفاظ على علاقات رسمية مع السلطات الليبية.
- مذكرة تفاهم بين وزارة الحكم المحلي الليبية وغرفة والتجارة، وتهدف إلى دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة الإيطالية والليبية، ودفع التعاون بينهم، علاوة على تسهيل تطوير المشاريع المشتركة ونقل التكنولوجيا وخلق بيئة مواتية لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- اتفاقية بين Simest والمصرف الليبي الخارجي، وتلتزم الأطراف الموقعة بدعم وضع أسس لتطوير العلاقات التجارية بين إيطاليا وليبيا، بهدف إحداث زيادة كبيرة في الاستثمارات الثنائية وتعزيز القدرات التنافسية للشركات من خلال دعم عملية نقل التكنولوجيا. وتهدف الاتفاقية أيضاً إلى دعم تشغيل " آلية Simest الإفريقية " في ليبيا، وهي أداة تمويلية بقيمة 200 مليون يورو من أجل تطوير العلاقات التجارية بين إيطاليا وأفريقيا، المنصوص عليها في خطة مآتي.
- مذكرة تفاهم بين الاتحاد العام لغرف التجارة، هذه المذكرة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين إيطاليا وليبيا وتشجيع فرص الصفقات والاستثمار. وتضع الاتفاقية إطار تعاون يهدف في المقام الأول إلى تعزيز تنمية الشركات الصغيرة

والمتوسطة. وتحقيقاً لهذه الأهداف، فإن هذه الاتفاقية تنص على: تبادل المعلومات ووفود رجال الأعمال، ونشر المهارات الفنية والتقنيات وفرص التدريب، وتطوير المشاريع والمبادرات المشتركة.

- اتفاق بين وكالة التجارة الإيطالية ومركز الصادرات الليبي، بهدف تحفيز التبادل التجاري والاستثمارات بين إيطاليا وليبيا، وعلى وجه الخصوص من خلال دعم الشركات الإيطالية في بحثها عن شركاء تجاريين جدد في قطاعات رئيسية، مثل المنتجات الزراعية-الغذائية والطاقة والتكنولوجيا الصحية وصناعة الأدوية والإسكان والبنى التحتية والتدريب الإداري للمصدرين.
- خطاب قبول بين هيئة إدارة الطريق السريع إمساعد - رأس جدير وشركة توديني، من خلاله ستعلن الهيئة الليبية رسمياً، وبتفويض حكومي، قبولها التعاقد مع الشركة الإيطالية لتنفيذ المشروع بمجرد التحقق من توافر شروط الضمان المالي والتشغيلي التي لم تحدد بشكل نهائي بعد.
- اتفاق صحي مع شركة GKSD القابضة الإيطالية، ويهدف إلى تطوير فرص استثمارية في ليبيا لـ GKSD، وتلتزم الحكومة الليبية، بموجب هذا الاتفاق، بدعم GKSD في افتتاح أفرع لها في ليبيا من أجل تنمية التعاون في المجال الصحي، وفي تطوير بنى تحتية ومشاريع في مجال توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية، علاوة على الكفاءة ومعالجة النفايات.
- مذكرة بين هيئتي الطيران المدني الإيطالية والليبية، الهدف تقريب هذه الأخيرة من المستويات القياسية للطيران المدني الأوروبي. وتنص المذكرة على بدء رحلات الناقل الوطني الإيطالي ITA Airways في ليبيا.

اتحاد الصناعات المصرية يحقق استثمارات وتعاقداً في ليبيا بـ 20 مليار دولار



كشفت صحيفة " تليجراف مصر " عن تحقيق بعثة اتحاد الصناعات المصرية في طرابلس وبنغازي، استثمارات وتعاقداً بقيمة تقارب 20 مليار دولار. تضمنت المنتجات المصرية (المعدنية والخشبية والكيماوية والطبية ومواد البناء)، والاتفاق على إقامة منطقة استثمارية ومصانع مشتركة، إلى جانب

مشاريع إعادة الإعمار. وقالت الصحيفة، إن بعثة الاتحاد المصري استمرت لمدة 8 أيام بمشاركة 43 شركة مصرية، وحققت تعاقداً لتصدير منتجات مصرية إلى السوق الليبية، بالإضافة إلى مشاريع استثمارية مختلفة.

وصرح رئيس البعثة " محمد البهي"، بأن البعثة تمكنت خلال تلك الفترة من إظهار قدرات الشركات والمصانع المصرية، خصوصاً في قطاع الأدوية، موضحاً أن هناك فرصاً كبيرة لتصدير المنتجات الطبية المصرية إلى ليبيا. وقال البهي، إن البعثة حققت نجاحاً في تشجيع الشركات الليبية على توقيع تعاقداً فورية مع نظيرتها المصرية، لتلبية احتياجات السوق الليبية من المنتجات المصرية المتنوعة، تتضمن القطاعات المعدنية والخشبية والكيماوية ومواد البناء.

وبحسب الصحيفة، فقد شملت التعاقداً لتصدير منتجات خشبية، بالإضافة إلى الاتفاق على إقامة مصنع للدخان ومصنع للثلج طويل العمر المانع للبكتيريا، إلى جانب مشاريع إعادة الإعمار. وأوضح البهي أن الجهات الحكومية في بنغازي أبدت اهتماماً خاصاً بمنتجات الأدوية، وجرى تزويدهم بقائمة تضم 50 شركة أدوية مصرية، بهدف تصديرها إلى غرب إفريقيا والدول المجاورة، مثل النيجر وتشاد.

وخلال البعثة، جرى توقيع عدة اتفاقيات تعاون مشترك ومذكرات تفاهم في طرابلس وبنغازي، بهدف ضخ استثمارات ليبية في مصر، بالإضافة إلى إقامة معرضين بعنوان " صنع

في مصر " في بنغازي وطرابلس، ومشاريع لإقامة منطقة استثمارية ومصانع مشتركة، وتدريب العمالة وتصدير الصناعات التحويلية، كما تم الاتفاق على تبادل الزيارات والمعلومات، وتشكيل لجنة للتحكيم لحل المشكلات التي قد تنشأ بين الشركاء.

وأشار البهي إلى أن الوفد المصري قوبل بحفاوة بالغة من الجانب الليبي، قائلاً إن وزير الاقتصاد "محمد الحويج" كان حاضراً بشكل كبير في الاجتماعات واللقاءات التي تمت خلال فترة البعثة، بالإضافة إلى لقاءات مع نائب رئيس وزراء بنغازي ورئيس هيئة الاستثمار والسفير المصري في طرابلس. وأكد البهي أن الدولة الليبية تتمتع بميزات تفوق دول أوروبا من حيث المناخ والشريط الساحلي الممتد بطول 1850 كيلومتراً، ما يجعلها وجهة سياحية جذابة وسوقاً استهلاكياً كبيراً للمنتجات.

وجاءت البعثة، التي أقيمت تحت شعار " معاً نحو إفريقيا "، لتعزيز التعاون الاقتصادي بين مصر وليبيا، حيث تم توقيع حزمة من الاتفاقيات مع غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بنغازي برئاسة "منعم السعيطي"، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس برئاسة "محمد الرعيز"، وشركة إعمار ليبيا القابضة، لتغطية احتياجات السوق الليبية من السلع والمنتجات المصرية، وخاصة المتعلقة بمشاريع إعادة الإعمار.

وفي سياق آخر، قال وكيل وزارة المواصلات بحكومة الوحدة الوطنية " وسام الإدريسي "، إن الوزارة فرضت غرامات وألغت عقود بعض المقاولين، بسبب التأخر في تنفيذ مشروع مطار طرابلس العالمي. وأفاد الإدريسي بتعاقدهم مع ائتلاف [شركات مصرية تركية ليبية](#) لاستكمال المطار. وبين وكيل الوزارة استكمال الهيكل الحديدي لمطار طرابلس العالمي.

في السياق نفسه، أفاد مدير عام مطار طرابلس الدولي " محمد عبد القادر "، بإجراء رحلة تجريبية بمطار طرابلس، بعد توقفه عن العمل لقراءة 10 سنوات. وقال عبد القادر إنه جرى توفير برج الملاحة واختباره وكذلك برج المراقبة، وتأمين المطار في داخله وخارجه. وأضاف أنه ستستأنف الرحلات بمطار طرابلس من أجل تشغيله جزئياً، لدعم مطار معيتيقة الدولي

في تسيير بعض الرحلات. وقال إن الشركات تعمل على استكمال بقية ملحقات المطار على أكمل وجه، مثل إنشاء صالة الركاب وصيانة المهبط والأبراج.

المؤسسة الليبية للاستثمار تسجل نمواً ملحوظاً في محفظة أسهمها



أعلنت [المؤسسة الليبية للاستثمار](#)، عن تحقيق نتائج إيجابية في تنفيذ إستراتيجيتها خلال الربع الثالث من عام 2024، والتي تهدف إلى تطوير أعمالها واستدامة استثماراتها وتبني أفضل الممارسات المتبعة في الصناديق السيادية الرائدة.

وتمكنت المؤسسة بحسب بيان لها، في 24 أكتوبر 2024، من

تحقيق تقدم في جميع المحاور الاستراتيجية، بما في ذلك تطوير الاستثمار وتعزيز الحماية وتحسين الحوكمة وزيادة معدلات الإفصاح والشفافية. وأكد البيان ارتفاع القيمة السوقية لمحفظة الأسهم بنسبة 24.2% مقارنة بالربع الثالث من عام 2023، مسجلة صافي ربح تراكمي بقيمة 3.77 مليار دولار منذ بداية عمر الاستثمار.

وبلغت قيمة الودائع الزمنية، وفقاً للبيان، 22.5 مليار دولار محققة عوائد بقيمة 880 مليون دولار خلال الربع الثالث من 2024، بمعدل نمو 20% مقارنة بنفس الفترة من 2023، كما ارتفعت قيمة محفظة صناديق الاستثمار بنسبة 2.9%، مسجلة إجمالي 7.39 مليار دولار.

وقال البيان إن المؤسسة قدمت خطتها الاستثمارية قصيرة المدى إلى لجنة العقوبات التابعة لمجلس الأمن، والتي تضمنت استعراض الآثار السلبية للتجميد على أصولها، مشيرة إلى تعيينها استشارياً دولياً (استراتيجي آند) لدعم المؤسسة في تنفيذ خطتها الاستراتيجية الاستثمارية للسنوات القادمة. وأشار البيان إلى تطوير مجموعة من الأصول العقارية بالشراكة مع مطورين عقاريين، حيث أعيد تأهيل وتطوير وافتتاح مجموعة من الفنادق حول العالم.

وعلى صعيد الشفافية، لفت البيان إلى استكمال القوائم المالية المجمعة لعام 2020 بالتعاون مع شركة ديلويت، وتم التعاقد مع شركة "برايس ووتر هاوس كوبرز" لإعداد القوائم

المالية المجمعة للسنوات (2021-2022-2023)، كما تم تعيين شركة "ارنست أند يونغ" لإجراء التدقيق على القوائم المالية، وتم الانتهاء من تدقيق القوائم المالية لمحفظه الاستثمار طويلة المدى لعام 2020. وأضاف البيان أن المؤسسة عززت الإجراءات الوقائية لحماية الأصول والاستثمارات، والتي من بينها مواجهة الإجراءات المتخذة من السلطات البلجيكية.

افتتاح الممر التجاري بمنفذ رأس جدير الحدودير

بهدف تسهيل حركة البضائع وتعزيز التبادل التجاري بين ليبيا وتونس، افتُتح في 19 أكتوبر 2024، الممر التجاري في منفذ رأس جدير. حضر الافتتاح وكيل وزارة الداخلية في حكومة الوحدة الوطنية اللواء "محمود سعيد"، ووكيل وزارة المواصلات وعدداً من قيادات الوزارة عن الجانب الليبي، ووفد رفيع المستوى من الجانب التونسي.

وأفادت وزارة الداخلية على صفحتها الرسمية، أن هذا الافتتاح يأتي ضمن جهود وزارة الداخلية لتأمين المنافذ الحدودية وتطوير البنية التحتية، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوطيد العلاقات الثنائية مع تونس.

2. المؤسسة الوطنية للنفط

المؤسسة الوطنية للنفط تكشف عن زيادة معدلات الإنتاج النفطي

أعلن المؤسسة الوطنية للنفط، عن مواصلة زيادة معدلات الإنتاج اليومي، حيث بلغ في 31 أكتوبر 2024، 1,336,185 برميل من الخام والمكثفات، لأول مرة منذ 2013، وذلك بفضل دعم حكومة الوحدة الوطنية للمؤسسة، وتسييل الميزانية اللازمة لها، على حسب إعلان المؤسسة. وتستعد المؤسسة، ضمن خطتها لزيادة الإنتاج، لإعادة تشغيل أربعة حقول كانت خارج الخدمة، وهي: الظهرة والباهي والمبروك والطهارة، في وقت قريب، بطاقة إنتاجية

إضافية تتجاوز الأربعين ألف برميل. كما تسعى المؤسسة للوصول إلى مستوى إنتاج مليون وأربعمائة ألف برميل يومياً بحلول نهاية هذا العام.

وفي 26 أكتوبر، أعلنت [المؤسسة الوطنية للنفط](#)، استئناف شركتي إيني الإيطالية وبريتش بترولسيوم البريطانية نشاطهما الاستكشافي في ليبيا، بعد توقف لعمليات الحفر في المنطقة البرية منذ العام 2014. كما أفادت المؤسسة أن شركة ريبسول الإسبانية تستعد لاستئناف عمليات الحفر في حوض مرزق، فيما ستباشر شركة او ام في النمساوية نشاطها في منطقة حوض سرت خلال الأسابيع القادمة. وأوضحت المؤسسة في بيان، أن شركة ايني بدأت تنفيذ نشاطها الاستكشافي في المنطقة ب (3/96) بحوض غدامس.

استحواذ أركنو على ربع إنتاج شركة الخليج العربي وعوة الجدل لحقل الحمادة



قال موقع أفريكا إنتلجنس، إن [شركة أركنو أويل](#) " الغامضة " استحوذت على ربع إنتاج شركة الخليج العربي، بعد حصولها على عقد كبير لتشغيل امتياز إن سي 4، الواقع على بعد 150 كيلومتراً جنوب طرابلس.

وأوضح الموقع وفقاً لمصدر نفطي، أن المؤسسة الوطنية للنفط

سمحت لشركة أركنو الناشئة العام الماضي، بتصدير إنتاجها، وهذا من شأنه أن يجعل أركنو أول شركة ليبية خاصة تستغل النفط الخام وتبيعه في الخارج، بحسب أفريكا إنتلجنس. وأضاف الموقع الفرنسي، أن شركة أركنو فازت أيضاً قبل بضعة أسابيع، بعقد تصميم هندسي أولي من شركة الخليج لحقل السلطان شرق ليبيا.

وتابع أفريكا إنتلجنس أن شركة أركنو تعمل على وضع نفسها في مشاريع أخرى تديرها شركة الخليج العربي للنفط، التي تدير حقول السرير والمسلة والنافورة والحمادة، فوفقاً لوثيقة صادرة عن مؤسسة النفط وقعتها عضو مجلس الإدارة مسعود موسى، في أوائل 2023، طلبت المؤسسة من شركة الخليج العربي للنفط التفاوض على العروض التي قدمتها أركنو

للاستثمار في حقل السلطان واللطيف 59 بالإضافة إلى حقل NC4 ، كما كانت تتطلع إلى عقد امتياز NCS في منطقة الحمادة جنوب طرابلس.

وأشار الموقع الفرنسي إلى أن شركة أركنو أويل، تقع في منطقة الكيش في بنغازي، " معقل خليفة حفتر "، لافتاً إلى أن هذه المنطقة لا تستطيع أي شركة أن تعمل من دون دعم هيئة الاستثمار العسكرية التي تسيطر عليها عشيرة حفتر.

وفي وقت سابق أكد موقع أرغوس البريطاني قيام شركة أركنو بشحن أول براميلها من النفط إلى الصين، محملة من ميناء مرسى الحريقة، حيث ذكر الموقع أن شركة أركنو سلّمت شحنة من مليون برميل - بقيمة 84 مليون دولار بأسعار السوق في يوليو. ووفقاً لأرغوس فقد مكنت أركنو من مواصلة العمل وبيع البراميل إلى إيطاليا أثناء الحصار النفطي الذي بدأ في 26 أغسطس، واستمر حتى رفعه في 3 أكتوبر. وأكد أفريقيا إنتيلجنس أن بيع النفط الخام من قبل شركة ليبية خاصة هو الأول من نوعه في البلاد، مشيراً إلى أن مبيعات النفط لشركة توتال إنرجيز وشركة ريبسول الإسبانية وغيرها، تجري عبر مؤسسة النفط الوطنية.

وفي سياق آخر، عادت إلى الواجهة قضية استثمار حكومة الوحدة الوطنية في حقول غاز غرب البلاد، ولا سيما [حقل غاز الحمادة](#)، بالشراكة مع شركات أجنبية، وذلك بعد عدة أشهر من انحسار النقاش بشأنها. وفي هذا الصدد، وجهت لجنة الطاقة والموارد الطبيعية النيابية خطاباً إلى رئيس المؤسسة الوطنية للنفط " فرحات بن قداره "، في 30 أكتوبر 2024، تطالب فيه بوقف التفاوض بشأن حقل الحمادة الحمراء NC7 الواقع على تخوم مدينة غدامس قريباً من الحدود مع الجزائر، مشددة على ضرورة عدم التفريط في الثروات السيادية للدولة.

واعتبرت اللجنة في خطابها أن الظروف الأمنية والسياسية الحالية في البلاد تفرض وضع تحد كبير، لا يسمح للبلاد بموقع مناسب للتفاوض أمام الشركاء الأجانب، ما يجعل موارد البلاد هدفاً للابتزاز والمساومة السياسية، مشيرة إلى قرارات مجلس النواب السابقة التي تمنع " المساس بالثروات الوطنية حتى يجري انتخاب حكومة جديدة من قبل الشعب "، بالإضافة

لقرار مجلس النواب بشأن سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية، ما يحتم ضرورة " إعادة النظر في أي اتفاقيات أو مفاوضات جارية " بشأن حقل الحمادة. وأكدت اللجنة أن مؤسسة النفط هي الجهة الوحيدة المخولة بتطوير حقل الحمادة، وأن " أي تجاوز لهذا الأمر قد يعرّض المؤسسة للمساءلة القانونية " .

وجاء خطاب لجنة الطاقة على خلفية تسريبات تتعلق باستئناف حكومة الوحدة الوطنية ومؤسسة النفط التفاوض مع شركات أجنبية بشأن الاستثمار في حقل الحمادة للغاز، على هامش الدورة الثلاثين لمنتدى الأعمال الليبي الإيطالي، وبدء ممثلين عن مؤسسة النفط وشركات أجنبية، منها شركات إيطالية، مناقشة مسودة اتفاق لبدء العمل على تطوير جزء من حقل الحمادة.

3. المصرف المركزي

رئاسة النواب تعتمد مجلس إدارة جديد للمصرف المركزي والرئاسي يتحفظ



أعلنت هيئة الرئاسة بمجلس النواب، [اعتماد مجلس إدارة المصرف المركزي](#) المحال إليهم من المحافظ ونائبه. وأفاد قرار رئاسة مجلس النواب بتعيين كل من فاخر بوفرنة وأسامة الساعدي وفوزي بوخزام وعلي عمران ورضا قرقاب وعامر كركر، أعضاءً بمجلس إدارة المصرف.

من جانبه، تحفظ مستشار المجلس الرئاسي زياد دغيم على القرار بقوله: إنه يحمل 3 مخالفات قانونية. وأوضح دغيم في تصريح لقناة ليبيا الأحرار، أن أولى مخالفات القرار هي عدم الاختصاص في ظل التنزع مع المجلس الرئاسي؛ بسبب عدم وجود قانون لتحديد كبار الموظفين، وفق قوله.

وأشار دغيم إلى مخالفة القرار لرسالة ترشيح المحافظ المؤقت ناجي عيسى فيما يتعلق بـ "عامر كركر الفرجاني ". كما بيّن دغيم أن القرار خالف القانون بعدم تحديد وكيل عام وزارة

المالية، المسؤول عن اتساق السياسة المالية مع النقدية بالبلاد. وتوقع دغيم الطعن القضائي، أو صدور قرار جديد للرئاسي؛ لتقويم ما سماه "المخالفات الجسيمة" التي عاد البرلمان مجددا لارتكابها.

في المقابل، بارك مصرف ليبيا المركزي قرار رئاسة مجلس النواب بشأن تعيين أعضاء مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، قائلا: " نتطلع إلى اتخاذ ما يلزم من إصلاحات هيكلية لتعافي السياسة النقدية "

كما رحب رئيس المجلس الأعلى للدولة "[خالد المشري](#)"، باعتماد المجلس الجديد للمصرف، وحث المشري الفرقاء شرقا وغربا على عدم اتخاذ خطوات أحادية، من شأنها المساس بالمؤسسات الحساسة والمهمة في البلاد. وأكد أن القرارات التوافقية هي التي تدعم الحلول لكافة الإشكالات، وتدفع إلى لم الشمل وتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة

. وكانت الولايات المتحدة [قد رحبت بهذا القرار](#)، مشيرة إلى أنها خطوة حاسمة نحو تعزيز حوكمة البنك ومصداقيته في نظر المجتمع المالي الدولي. وأصدرت السفارة الأمريكية في ليبيا بياناً اليوم، أكدت فيه ضرورة عدم تسييس المؤسسات التكنوقراطية الأساسية في ليبيا أو إخضاعها للضغوط. كما رحبت البعثة الأممية أيضا بالقرار.

قرارات مصرف ليبيا المركزي تفتح الطريق أمام تعافي الدينار

أصدر محافظ مصرف ليبيا المركزي "ناجي عيسى" [جملة من القرارات المصرفية](#)، في الوقت الذي ظهرت فيه العديد من الآثار الإيجابية لهذه القرارات، خاصةً ظهور مؤشرات على استعادة الدينار الليبي لقوته السابقة، ما سيساعد في تحسن الوضع المعيشي. ومع توليه منصبه مطلع أكتوبر 2024، أصدر عيسى قرارات منها استئناف العمل بمنظومة الأغراض

الشخصية الخاصة بشراء العملات الأجنبية بالسعر المصرفي لتلك العملات، بل مضاعفة حصة



الفرد السنوية إلى 8 آلاف دولار، وبدء تنفيذ الاعتمادات المستندية للشركات والتجار لتوريد البضائع والسلع من الخارج.

ومن بين القرارات المهمة توفير ما يصل إلى 15 مليار دينار ليبي لكل المصارف العاملة في البلاد، والبدء بتوزيعها مع مطلع نوفمبر المقبل، مع تشغيل كل آلات السحب الذاتي في كل فروع المصارف التجارية بالبلاد، وتوسيع إصدار بطاقات الدفع الإلكتروني ونقاط البيع والشراء، بالإضافة إلى قرار آخر صرحت إدارة المصرف بأنها خطوة في اتجاه القضاء على ظاهرة التشوه في سوق النقد الأجنبي والتحكم في سعره واستقراره، في إشارة واضحة إلى السوق السوداء، وذلك من خلال البدء بالموافقة على طلبات الحصول على تراخيص لافتتاح شركات أعمال الصرافة ومكاتبها.

وخلال ذلك شهد السوق الموازي في البلاد ارتفاعاً في سعر صرف الدينار الليبي، حيث تراجع سعر الدولار مقابل الدينار 67 قرشاً خلال أسبوع واحد، ليصل سعر الدولار إلى 5.99 دنانير ليبية، بعد أن لامس حد الـ 8 دنانير ليبية خلال أغسطس الماضي. وبعد أن أصدر مجلس النواب قرارات بتخفيض رسوم الضريبة المفروضة على بيع النقد الأجنبي إلى 20% بعد أشهر من اعتمادها بنسبة 27%، تراجع سعر الصرف الرسمي للدولار إلى 5.77 دنانير ليبية.

لقاءات ومباحثات مكثفة لمحافظ المصرف المركزي في واشنطن



بحث محافظ مصرف ليبيا المركزي "[ناجي عيسى](#)"، في لقاءات منفصلة، آخر مستجدات المصرف المركزي مع نائب المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي " كنجي أوكامورا " ومدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى بصندوق النقد الدولي. وجاءت هذه اللقاءات على هامش حضوره للاجتماعات السنوية لصندوق

النقد، بالعاصمة الأمريكية واشنطن، حيث شارك المحافظ في اجتماع محافظي التجمع

الأفريقي بصندوق النقد مع المدير التنفيذي للصندوق " كريستالينا جورجيفا "، بحضور محافظي البنوك المركزية الأفريقية.

ووفق المصرف المركزي، فقد قدم المحافظ خلال اجتماعاته رؤيته للمرحلة القادمة، وأهم الأولويات والمشاكل التي يسعى لحلها في المدى القصير، أهمها السيولة واستقرار سعر الصرف وتنظيم سوق الصرف الأجنبي، والتوسع في خدمات الدفع الإلكتروني.

كما أكد عيسى أن المرحلة القادمة تتطلب وضع رؤية اقتصادية متوسطة الأجل تتناغم فيها كافة السياسات الاقتصادية، بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والاستدامة المالية.

المؤشرات الاقتصادية والتجارية خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2024:

- برزت مصر وتركيا وإيطاليا ضمن الحراك التجاري والاستثماري مع ليبيا، وتعد الدول الثلاث من أكثر الشركاء التجاريين لليبيا، وتأتي على رأسهم إيطاليا التي يبلغ حجم تجارتها مع ليبيا حوالي تسع مليارات يورو سنوياً. ويعد انعقاد الدورة الـ 30 للمنتدى الاقتصادي الليبي الإيطالي، في طرابلس، محاولة لتعزيز هذه الشراكة، وبالفعل وقعت ليبيا وإيطاليا ثمانية اتفاقات تعاون، بحضور أكبر مسؤولين في البلدين: الدبيبة وميلوني.
- بلوغ الإنتاج النفطي 1,336,185 برميل، لأول مرة منذ 2013، بالإضافة لسعي المؤسسة الوطنية للنفط للوصول إلى مستوى إنتاج مليون وأربعمائة ألف برميل يومياً بحلول نهاية هذا العام. وفي نفس السياق أعلنت المؤسسة استئناف شركتي إيني الإيطالية وبريتش بترول يوم البريطانية نشاطهما الاستكشافي في ليبيا، بعد توقف لعمليات الحفر في المنطقة البرية منذ العام 2014. كل هذه التطورات النوعية هي مؤشرات إيجابية تمنح القطاع النفطي ثقة كبيرة، وتدفع بالاقتصاد الليبي للأمام.

لكن في المقابل، ما ذكره موقع أفريكا إنتلجنس إن شركة أركنو أويل استحوذت على ربع إنتاج شركة الخليج العربي، والتي تتواجد في مناطق سيطرة حفتر، بالإضافة لعودة أزمة حقل غاز الحماده للواجهة بعد اتفاق حكومة الوحدة الوطنية مع شركات أجنبية للاستثمار في هذا الحقل. ويرى معارضي حكومة الوحدة الظروف الأمنية والسياسية الحالية لا تسمح للبلاد بموقع مناسب للتفاوض أمام الشركاء الأجانب، ما يجعل موارد البلاد هدفاً للابتزاز والمساومة السياسية، ويفضلون انتظار انتخاب حكومة جديدة مستقرة تستطيع الدخول في مثل هذه الاتفاقيات. هذه المعطيات تقول أن إمكانية تعظيم الانتاج النفطي الليبي ليس بالصعبة، لكن الحفاظ على استقرار هذا الانتاج في ظل استمرار المرحلة الانتقالية والانقسام السياسي الداخلي والتوترات الجيوسياسية في المنطقة يشوبه العديد من الشكوك. والحل هو معالجة الأزمات الداخلية حتى تكون الدولة قادرة على التعامل والتكيف مع هذه التطورات الجيوسياسية من ناحية، وعلى الحفاظ على معدلات الانتاج النفطي من ناحية أخرى.

- على مستوى المصرف المركزي كان هناك ثلاث تطورات إيجابية: **الأول**، إعلان مجلس النواب اعتماد مجلس إدارة جديد للمصرف المركزي المحال إليهم من المحافظ ونائبه. **الثاني**، إصدار محافظ المصرف جملة من القرارات المصرفية، أفرزت العديد من الآثار الإيجابية، خاصةً ظهور مؤشرات على استعادة الدينار الليبي لقوته السابقة، ما قد يساعد في تحسين الوضع المعيشي.

الثالث، عقد المحافظ لقاءات ومباحثات مكثفة في واشنطن مع مسؤولي صندوق النقد الدولي، أي أنه أصبح له شرعية واعتراف دولي به كمحافظ للمصرف الليبي.

ثالثاً: المؤشر السياسي الداخلي

يتناول هذا المحور التطورات السياسية الداخلية، وتشمل الاحتجاجات الشعبية وما يرتبط بها من مطالب، وطريقة تعاطي السلطات معها. فضلاً عن اللقاءات الهامة بين المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية داخل ليبيا، وما تصدر عنها من قرارات وتصريحات. وأخيراً ملف الصراع بين المنطقتين الشرقية والغربية، وما يرتبط بذلك من جهود لتسوية الصراع، بما في ذلك إجراء الانتخابات وتشكيل الحكومة.

1. القرارات واللقاءات والتصريحات الرسمية

الدبيبة يلتقي بالمنفي وعمداء بلديات المنطقة الشرقية والجنوبية

استقبل رئيس حكومة الوحدة الوطنية ["عبد الحميد الدبيبة"](#) رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في لقاء تناول مستجدات الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد. وجرى خلال الاجتماع متابعة جهود تفعيل الاستفتاء الوطني، حيث أكد الجانبان على أهمية الاحتكام لرأي الشعب الليبي كخطوة أساسية في تحقيق الحلول السياسية اللازمة للوصول إلى الانتخابات.

وتم الاتفاق على مواصلة التنسيق واتخاذ الإجراءات الضرورية، لإزالة العقبات التي تحول دون الحفاظ على الاستقرار في البلاد في كافة المجالات.

وفي سياق آخر، قال الدبيبة إن دولة ليبيا لم تشهد أي مشروع تخطيطي منذ العام 2004، مشدداً على أن الحكومة لن تتأخر عن الاهتمام [بالتخطيط العمراني](#) وإعطائه الأولوية في البرنامج التنموي. جاء ذلك خلال زيارة أجراها لمصلحة التخطيط العمراني بهدف معالجة الأوضاع العمرانية الحالية.

كما شدد الدبيبة خلال لقائه بعمداء بلديات [المنطقة الشرقية والجنوبية](#)، على ضرورة توحيد الجهود الوطنية لإنجاز الدستور والاستفتاء عليه، للوصول إلى انتخابات تشريعية ورئاسية تكون الركيزة الأساسية لبناء الوطن واستقراره.

جاء ذلك خلال لقائه، في 22 أكتوبر 2024، مع عمداء بلديات (أوباري وغات وأم الرزم والأبرق والبيضاء ووردامة وسبها المكلف، وتيجرهي وزلة ودرنة وجالو وعمر المختار وساحل الجبل الأخضر والبركات وبرقن والغريفة وزويلة ورأس الهلال ووادي عتبة ومرادة والشرقية ووادي البوانيس والقطرون وبننت بية وادري الشاطئ وتراغن وانتلات البيضان والجوف الغربي والزويتينة وسلطان).

ووجه رئيس الوزراء الأجهزة التنفيذية بضرورة التركيز على مشاريع المياه والصرف الصحي، للحاجة الملحة لها في البلديات التي تم إهمالها لسنوات طويلة، مشيراً إلى ضرورة القضاء على مدارس الصفيح والمتهاككة، وتوفير بيئة تعليمية ملائمة، مع إعطاء الأولوية لهذه القضايا في الخطط التنموية.

من جانبه، أكد عميد بلدية القطرون نيابة عن عمداء البلديات، دعمهم لجهود حكومة الوحدة الوطنية في تعزيز الإدارة المحلية، من خلال القرارات المنظمة لنقل الاختصاصات القطاعية وتنفيذ عدد من المشاريع التنموية العاجلة والمهمة.

رئيس مجلس النواب يلتقي أسامة حماد



أجرى رئيس مجلس النواب ["عقيلة صالح"](#)، في 21 أكتوبر 2024، زيارة لمقر رئاسة الحكومة الليبية المكلفة من مجلس النواب بمدينة بنغازي، التقى خلالها برئيس الحكومة المكلف "أسامة حماد". وبحث اللقاء القضايا والملفات الهامة المتعلقة بالشأن الوطني العام، بحسب ما أفاد المتحدث باسم مجلس النواب "عبد

الله بليحق". كما تم خلال اللقاء، متابعة سير العمل بالحكومة الليبية والوزارات والهيئات التابعة لها.

2. الصراع بين الشرق والغرب وجهود التسوية

استمرار الجهود الدولية والإقليمية لفك الجمود السياسي في ليبيا

شاركت القائمة بأعمال المبعوث الأممي "ستيفاني خوري"، في 17 أكتوبر 2024، في مدينة سرت، في رئاسة اجتماع مجموعة العمل الأمنية المنبثقة عن عملية برلين، [مع السفير الفرنسي](#) الرئيس المشارك الرئيسي لهذه الجلسة "مصطفى مهراج"، إلى جانب أعضاء اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والرؤساء المشاركين الآخرين.

وقد أكدت خوري خلال الاجتماع الذي يسبق بأيام قليلة الذكرى الرابعة لتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، على الدور الحاسم الذي تضطلع به اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في استقرار ليبيا، وتعزيز البيئة المواتية لإحياء عملية سياسية تفضي إلى إجراء الانتخابات. وشددت خوري كذلك على الحاجة الملحة لإنهاء الانسداد السياسي بهدف توحيد مؤسسات الدولة، وفي مقدمتها المؤسسات العسكرية والأمنية، وتمكين اللجنة العسكرية المشتركة من التنفيذ الكامل لكافة بنود اتفاق وقف إطلاق النار.

كما ناقشت خوري مع [سفير الاتحاد الأوروبي](#) لدى ليبيا "نيكولا أورلاندو"، سبل دفع العملية السياسية إلى الأمام في ليبيا. وجدد أورلاندو على دعمه لجهود الأمم المتحدة لإيجاد حل سياسي للأزمة الراهنة، كما تناولت النقاشات عمل فريق العمل الاقتصادي، والتطورات الأخيرة المتعلقة بمصرف ليبيا المركزي. وفي لقاء آخر مع رئيس حكومة الوحدة الوطنية "عبد الحميد الدبيبة"، ناقشت [ستيفاني خوري](#) سبل دعم جهود البعثة الأممية في ليبيا، بالإضافة إلى تعزيز التعاون في مجال الانتخابات البلدية. وأكد الدبيبة على أهمية هذه الانتخابات كخطوة نحو تحقيق الانتخابات الوطنية المنتظرة.

وفي 30 أكتوبر، وخلال لقائه خوري، أكد [السفير القطري](#) لدى ليبيا " خالد الدوسري "، دعم بلاده المسار السياسي الليبي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما أعرب عن تأييد بلاده للحلول السلمية التي تحافظ على وحدة ليبيا واستقرارها، ومؤكداً على دعم بلاده لمهام البعثة الأممية، من أجل الدفع قدماً بالعملية السياسية.

جدير بالذكر، كانت القائمة بأعمال المبعوث الأممي، قد أوضحت أنها ستركز أكثر في خطواتها المقبلة على تقريب وجهات النظر بشأن العملية السياسية، كمسألة تشكيل حكومة موحدة أو [اندماج حكومتين](#)، في إشارة للسلطتين المتنازعتين على الحكم في غرب البلاد وشرقها. كما أشارت خوري في تصريحاتها، التي جاءت في أعقاب إحاطتها الأخيرة أمام مجلس الأمن الدولي، إلى استمرار الخلاف حول القوانين الانتخابية، وقضايا تتعلق بالدستور، وتوزيع الثروة والسلطة. واعتبر سياسيون ليبيايون عودة الحديث عن دمج الحكومتين "إهداراً للوقت"، مشيرين إلى "وجود خلل في ترتيب الأولويات لدى البعثة الأممية".

وأيضاً في سياق الدفع بالعملية السياسية قدماً، استقبل النائب بالمجلس الرئاسي "عبد الله اللافي" [السفير الإيطالي](#) لدى ليبيا "جيانلوكا البريني". وتناول اللقاء آخر مستجدات العملية السياسية وسبل الدفع بها إلى الأمام، لمعالجة حالة الانسداد السياسي الحالي وتوطيد العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين.

وفي ذات السياق، استقبل رئيس المفوضية العليا للانتخابات " عماد السايح " [السفير البريطاني](#) لدى ليبيا "مارتن لونغدن". وخلال اللقاء عبّر لونغدن عن استعداد بلاده لتقديم الدعم الفني والاستشاري، ما يعزز من جاهزية المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لإنجاز الاستحقاقات المرتقبة. وتأتي هذه الزيارة في إطار الاطلاع على مستوى جاهزية المفوضية لتنفيذ انتخابات المجالس البلدية 2024، والتحضير ليوم الاقتراع.

كما لم تغب ليبيا وانسدادها السياسي عن اللقاءات البينية لعدد من الفاعلين الإقليميين، فخلال زيارة ولي العهد السعودي الأمير " محمد بن سلمان " إلى مصر، التقى فيها الرئيس

المصري " عبد الفتاح السيسي ". أكد الجانبان ضرورة دعم جهود مبعوثي الأمم المتحدة للتوصل إلى حل سياسي، وصولاً إلى إجراء الانتخابات. كما شدد الجانبان [المصري والسعودي](#) على ضرورة توحيد مؤسسات الدولة ووحدة الجيش الليبي، وخروج جميع القوات الأجنبية والمليشيات من ليبيا.

وخلال لقاء وزير الشؤون الخارجية الجزائرية " أحمد عطايف " ونظيره التونسي " محمد النفطي "، أكد أن [تونس والجزائر](#) تواصلان بصوت واحد وموحد الدفاع عن حق الليبيين في إنهاء الأزمة بعيداً عن أي تدخلات خارجي، جاء ذلك خلال زيارة الوزير التونسي للعاصمة الجزائرية.

وفي ذات السياق السابق، أكدت [دولتي قطر وإيطاليا](#) دعم العملية السياسية في ليبيا بقيادة الأمم المتحدة. جاء ذلك خلال زيارة الأمير القطري " تميم بن حمد آل ثاني " إلى الجمهورية الإيطالية؛ لتعزيز التعاون بين البلدين وبحث بشأن القضايا الإقليمية والعالمية. وقالت قطر وإيطاليا في بيان مشترك، إنهما سيواصلان التعاون من أجل استقرار ليبيا.

وخلال لقاء آخر جمع [الرئيسين المصري والجزائري](#) بالقاهرة، أكد الطرفان خلال مؤتمر صحفي مشترك، ضرورة الحفاظ على سيادة ليبيا وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وضرورة إيجاد حكومة ليبية مسؤولة عن إجراء انتخابات، تأتي بقيادة شرعية تكون مسؤولة عن الدولة الليبية.

مجلس الأمن يمدد ولاية البعثة 3 أشهر ويشدد على شرعية اتفاق جنيف

أقر مجلس الأمن الدولي مشروع قرار مقدم من بريطانيا وإيرلندا الشمالية، [يمدد ولاية البعثة](#) الأممية في ليبيا حتى 31 يناير 2025، مع تمديد تلقائي لمدة تسعة أشهر إضافية في حال تعيين مبعوث أممي جديد. وشدد القرار على دعم مجلس الأمن الكامل للبعثة الأممية في تعزيز عملية سياسية شاملة، تقود إلى إجراء انتخابات مبنية على أساس الاتفاق السياسي

الليبي. وشدد القرار أيضاً على أصحاب المصلحة الليبيين بضرورة اتخاذ خطوات لإعادة توحيد



مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وصون استقلالية السلطة القضائية.

وقد رحب رئيس مجلس النواب المستشار "[عقيلة صالح](#)"، بتصويت مجلس الأمن على مشروع قرار تجديد ولاية البعثة الأممية، وأكد صالح في تصريحات، بأن القرار تأكيد التزام مجلس الأمن بالوقوف إلى جانب الشعب الليبي.

كما رحب رئيس المجلس الرئاسي "[محمد المنفي](#)" بقرار مجلس الأمن الدولي، واعتبره أنه مثل بوضوحه ولغته خارطة طريق هامة لمرحلة فاصلة في تاريخ ليبيا حسمت المرجعيات والأولويات، مشيراً إلى أنهم سيعملون على تنفيذه.

إعلان مواعيد انتخابات المجالس البلدية في 58 بلدية



أعلن مجلس المفوضية العليا للانتخابات، عن موعد [انتخابات المجالس البلدية](#) (المجموعة الأولى) لعام 2024، والذي سيكون يوم السبت الموافق 16 نوفمبر 2024. جاء هذا الإعلان في بيان رسمي صادر عن المجلس، والذي أكد فيه أيضاً على أن حملات الدعاية الانتخابية للمرشحين ستنتقل مع تاريخ صدور قرار

اعتماد القائمة النهائية للمرشحين وحتى يوم الجمعة الموافق 15 نوفمبر 2024، وهو يوم الصمت الانتخابي. وذكر البيان أن المفوضية ستصدر قراراً بشأن اعتماد القائمة النهائية للمرشحين، وتحديد يوم الاقتراع لانتخابات المجالس البلدية.

وشدد البيان على ضرورة إنجاح هذه العملية من خلال التعاون بين جميع أجهزة الدولة، مؤكداً رغبة الليبيين في النهوض بدولتهم من خلال التأسيس السليم لمجالس بلدياتهم وانتخاب من يرونه مناسباً لحمل هذه الأمانة. وأشار المجلس إلى أن هذه هي أول تجربة له في تنفيذ انتخابات على هذا المستوى، مؤكداً على عزم المفوضية على المضي قدماً في إجراء انتخابات المجالس البلدية (المجموعة الثانية 2025)، التي تقرر البدء في تنفيذها مع مطلع

العام القادم. وتضم (المجموعة الأولى) 58 مجلساً بلدياً موزعة على مختلف مناطق البلاد (17 بلدية في المنطقة الجنوبية، و29 بالمنطقة الغربية، و12 بلدية في المنطقة الشرقية). وقد [رحبت بعثة الأمم المتحدة](#) للدعم في ليبيا، بإعلان موعد إجراء الانتخابات البلدية، وقالت البعثة إن إجراء الانتخابات خطوة مهمة نحو تعزيز الحكم المحلي والممارسة الديمقراطية في ليبيا. وحثت البعثة جميع السلطات والقادة السياسيين والجهات الأمنية الفاعلة على توفير بيئة آمنة وشفافة وشاملة لإجراء الانتخابات.

كما [رحبت السفارة الفرنسية](#) في ليبيا، بإعلان موعد الانتخابات البلدية، وقالت السفارة في بيان لها، إن هذه المرحلة تعتبر خطوة حاسمة في الحياة السياسية والسماح للمواطنين بانتخاب قاداتهم على المستوى المحلي، وتعزيز الحكم المحلي والممارسة الديمقراطية، مؤكدة دعمها المستمر للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وتعاونها الفني بحسب نص البيان.

المؤشرات السياسية الداخلية خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2024:

- في سياق الدفع بالعملية السياسية قدماً، قامت ستيفاني خوري بعدة جهود، سواء حضورها رفقة السفير الفرنسي لاجتماع لجنة 5+5، أو لقاءها بكل من عبد الحميد الدبيبة وسفيري الاتحاد الأوروبي وقطر لدى ليبيا. وأخيراً طرحها مبادرة لتشكيل حكومة موحدة أو اندماج حكومتين، وهذه المبادرة تبداً منفصلة عن الواقع لذلك رآها بعض الساسة "إهداراً للوقت"، وأنها تعبر عن وجود خلل في ترتيب الأولويات لدى البعثة الأممية؛ لأنه قبل هذه الخطوة هناك حاجة لإنهاء حالة عدم الثقة والتوتر القائمة ليس فقط بين الفرقاء السياسيين، وإنما أيضاً بين مؤسسات الدولة الرسمية. وفي سياق فك الجمود السياسي أيضاً، كان هناك لقاء عبد الله اللافي بالسفير الإيطالي، ولقاء عماد السايح بالسفير البريطاني. وعلى مستوى الفاعلين الإقليميين الذي تباحثوا بينياً حول الملف الليبي، كان هناك عدة لقاءات

جمعت الرئيس المصري مع كل من نظيره الجزائري وولي العهد السعودي، بالإضافة للقاء أمير قطر برئيسة الوزراء الإيطالية ولقاء وزير الخارجية التونسي بنظيره الجزائري.

- شهدت هذه الفترة تطورين آخرين، **الأول** إقرار مجلس الأمن مشروع قرار يمدد ولاية البعثة الأممية في ليبيا حتى 31 يناير 2025، مع تمديد تلقائي لمدة تسعة أشهر إضافية في حال تعيين مبعوث أممي جديد. وهو وإن كان مؤشر إيجابي في ظاهره، لكنه قد يكون من ناحية أخرى سلبي من حيث تعبيره عن رغبة المجتمع الدولي في استمرار الوضع الليبي كما هو عليه وعدم الحسم في إنهاء الأزمة، والذي يتطلب تعيين مبعوث أممي جديد، والاكتفاء بالمبعوثة الأممية بالإتابة.

الثاني، إعلان مجلس المفوضية العليا للانتخابات، عن موعد انتخابات المجالس البلدية (المجموعة الأولى) لعام 2024، والذي سيكون في 16 نوفمبر 2024، على أن تجرى المجموعة الثانية في مطلع العام القادم. وهذا التطور إيجابي بشكل كبير، لكن هل تقود حالة الانسداد السياسي الحالية لعرقلة إجراء هذه الانتخابات، أم أنها ستجرى بما قد تقود لفك الجمود السياسي جزئياً، ويقدم خطوة يمكن البناء عليها لإجراء الانتخابات البرلمانية والرئاسية الأهم؟

رابعاً: المؤشر السياسي الدولي

يتناول هذا المحور الأنشطة السياسية الخارجية للدولة الليبية وتفاعلاتها مع القضايا الإقليمية والدولية. ويشمل اللقاءات والزيارات والتصريحات الرسمية، بالإضافة إلى السياسات والقرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية، وأخيراً النفوذ السياسي للقوى الإقليمية والدولية في ليبيا.

1. اللقاءات والتصريحات الرسمية

خارجية حكومة الديببة تدين الاعتداءات الإسرائيلية على إيران

أدانت وزارة الخارجية والتعاون الدولي بحكومة الوحدة الوطنية، الاعتداءات العسكرية على جمهورية إيران الإسلامية. جاء ذلك في بيان لها قالت فيه: "[تعرب وزارة الخارجية](#) والتعاون الدولي عن إدانتها بأشد العبارات الاعتداءات العسكرية الهمجية على جمهورية إيران الإسلامية، والذي يعد انتهاكاً ومخالفاً للقوانين والأعراف الدولية". وأضاف البيان، "تؤكد الوزارة على

موقف ليبيا الثابت في رفضها لاستمرار التصعيد في المنطقة، الذي يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وشعوبها، وفي هذا الصدد تُحث المجتمع الدولي إلى القيام بواجبه لكبح الاعتداءات المتكررة، والعمل على خفض مزيد من التوتر والتصعيد الإقليمي والدولي".

وفي سياق آخر، [طالبت بعثة ليبيا الدائمة](#) لدى الأمم المتحدة، بضرورة تسخير كافة الإمكانيات نحو تخليص البشرية من الأسلحة النووية، ورفض تطوير الترسانات النووية والتلويح باستخدامها. جاء ذلك خلال كلمة الوزير المفوض بالبعثة "عصام بن زيتون"، في إطار الدورة الـ 79 للجنة الأولى للأمم المتحدة المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي، التي أكد فيها أهمية العمل متعدد الأطراف لمعالجة قضايا نزع السلاح.

كما أشار الوزير إلى المعاناة التي تسبب بها العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي أسفرت عن استشهاد أكثر من 42 ألف فلسطيني وإصابة أكثر من 100 ألف آخرين. وندد الوزير المفوض بتدمير البنية التحتية في قطاع غزة والاعتداء على المقدسات في فلسطين، وفق ما نشرته بعثة ليبيا.

المنفي يلتقي الرئيس الجزائري والباغور يجتمع بسفيري ألمانيا واسبانيا



أجرى رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في 16 أكتوبر 2024، في قصر المرادية بالعاصمة الجزائرية، مباحثات ثنائية مع [الرئيس الجزائري](#) "عبد المجيد تبون". وفي مستهل اللقاء، قدم المنفي التهنئة للرئيس تبون لفوزه في الانتخابات الرئاسية. وبحث اللقاء، سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين والقضايا

ذات الاهتمام المشترك، لاسيما في ظل التهديدات التي تواجه المنطقة، وأهمية مواصلة التنسيق والتعاون لتجاوز المرحلة الدقيقة الحالية التي تمر بها المنطقة العربية والعالم الإسلامي، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

أما وزير الخارجية بحكومة الوحدة الوطنية "الطاهر الباعور"، فقد استقبل في 17 أكتوبر 2024، [السفير الألماني](#) لدى دولة ليبيا. واستعرض الجانبان، سير العلاقات الثنائية التي تربط البلدين، وسبل الدفع بها إلى آفاق أرحب وأوسع في شتى المجالات. من جانبه عبّر السفير الألماني عن عمق العلاقات بين البلدين، وحرص الحكومة الألمانية على دعم جهود التعاون مع ليبيا، بما يسهم في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني في البلاد.

وفي 22 أكتوبر، استقبل الباعور [بالسفير الأسباني](#) لدى دولة ليبيا. جرى خلال اللقاء التنسيق المشترك في العديد من القضايا الإقليمية والدولية، والعمل المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى بحث تعزيز التعاون في شتى المجالات وفتح آفاق جديدة والدفع بالعلاقات التاريخية التي تربط البلدين نحو آفاق أرحب.

المؤشرات السياسية الدولية خلال النصف الثاني من شهر أكتوبر 2024:

- على الرغم من الهامش البسيط الذي سُمح به لحكومة الشرق في السياسة الخارجية في الشهور السابقة، كزيارات لمصر وتشاد، فإن هذه الفترة شهدت استمراراً لاحتكار حكومة الوحدة الوطنية وغيرها من المؤسسات الرسمية الموجودة في العاصمة طرابلس والمنبثقة عن الاتفاق السياسي، لعملية تمثيل الدولة الليبية في الخارج، سواء في المؤتمرات الدولية والمنظمات الأممية أو في الزيارات الخارجية، بحكم كونها المعترف بها دولياً، حيث اقتصرت الزيارات الخارجية في هذه الفترة على رئيس المجلس الرئاسي "محمد المنفي"، في حين اقتصرت اللقاءات مع السفراء الأجانب داخل ليبيا على لقاء وزير خارجية حكومة الوحدة بسفراء ألمانيا وأسبانيا، ولقاء اللافي بسفيري اليابان وإيطاليا، ولقاء السائح بسفير المملكة المتحدة. وكما النصف الأول من شهر أكتوبر، يبدو هناك تراجع لزخم الزيارات الخارجية للمسؤولين الليبيين، مقارنةً بالشهور السابقة.
- ويبدو أن زيارة المنفي للجزائر مدفوعة بعدة تطورات، الأولى، مساعي الجزائر لحل الأزمة الليبية وتحريك ملف المصالحة الوطنية. الثاني، مساعي الجزائر الأخيرة لعقد قمة مغاربية بدون المغرب وهي القمة التي انعقدت منذ عدة شهور، وعلى ما يبدو تريد الجزائر أن تذهب بعيداً بهذه القمة نحو أفق أكثر عملية وتنفيذية على أرض الواقع، في ظل صراعها المحتدم مع جارتها المغرب. الثالث، تطورات الوضع الميداني على الحدود بين البلدين بالأخص من الجانب الليبي، في ظل رغبة حفتر في الزحف نحو غدامس، سواء للاستفادة من ثروات هذه المنطقة، أو كمقدمة لإعادة الكرة في السيطرة على العاصمة.

خامساً: مختارات

يشمل هذا المحور ملفين رئيسيين، الأول شخصية العدد، والثاني مقال العدد.

1. شخصية العدد

شكري غانم.. رئيس وزراء ليبيا الأسبق



شكري محمد غانم، ولد في 9 أكتوبر 1942 في العاصمة الليبية طرابلس. تلقى تعليمه في جامعة قاريونس ببنغازي حيث تخرج في الاقتصاد عام 1963، وحصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الدولي من كلية فليشر للقانون والدبلوماسية بجامعة تافتس وجامعة هارفارد عام 1975.

بدأ غانم حياته المهنية في الأمانة العامة لمنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، حيث شغل مناصب مدير البحوث ونائب المدير العام. في ليبيا، تولى مناصب مدير التسويق في المؤسسة الوطنية للنفط، ومدير الشؤون الاقتصادية ووكيل وزارة ومستشار رئيسي في وزارة النفط.

في يونيو 2003، تم تعيينه أميناً عاماً للجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء)، وشغل هذا المنصب حتى مارس 2006. خلال فترة ولايته، كان غانم المتحدث الرئيسي والمهندس لعملية التقارب التي سعت إليها ليبيا مع المجتمع الدولي، بما في ذلك رفع العقوبات الدولية. في مارس 2006، وبعد نهاية ولايته كرئيس للوزراء، تم تعيينه رئيساً للمؤسسة الوطنية للنفط، وظل في المنصب حتى استقالته في أغسطس 2009.

خلال ثورة فبراير في عام 2011، هرب غانم من ليبيا وانشق عن حكومة القذافي، متوجهاً إلى تونس ثم إلى روما وأخيراً فيينا بدولة النمسا. وفي يونيو 2011، أعلن انضمامه إلى المعارضة الليبية. وأخيراً، توفي غانم في ظروف غامضة، بعد أن وُجدت جثته طافية في نهر الدانوب بدولة النمسا، في 29 أبريل 2012، وكان لديه زوجة وثلاث بنات وابن واحد.

2. مقال العدد

الانتخابات الليبية والاستفتاء عليها: أوراق للضغط أم سعي للاستحقاقات، أسامة

علي



بينما لا يزال الجمود السياسي يسيطر على الأوضاع في ليبيا، يستعد المجلس الرئاسي بدعم من حكومة الوحدة الوطنية للدفع ببعض قضايا الاستحقاق للواجهة، في إطار المناورات والالتفاتات التي تجريها الأطراف للحفاظ على مواقعها والضغط على خصومها بأوراق جديدة. ومن بين الاستحقاقات الوطنية، الانتخابات والمصالحة الوطنية، اللتان يسعى

المجلس الرئاسي للدفع بهما للواجهة من خلال [مفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني](#)، التي أنشأها في أغسطس الماضي، حيث كشفت مصادر ليبية مقربة من المجلس الرئاسي استعداد المجلس لتفعيل المفوضية بطرح استحقاق الانتخابات والمصالحة للاستفتاء عليه من الشعب، وسط محاولات لحشد دعم خارجي، خاصة من جانب الأمم المتحدة، لهذه الخطوة. ووفقاً لمعلومات أدلت بها المصادر ذاتها لـ "العربي الجديد"، فإن اجتماعات بين مسؤولين في المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية بصدد وضع اللمسات الأخيرة على منظومة إلكترونية لتكون نافذة الاستفتاء للمفوضية، للبدء في طرح ملفي الانتخابات والمصالحة من خلالها على الشعب ليعطي رأيه، بالإضافة للعديد من الأسئلة الأخرى المتعلقة برأي الشعب في أداء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة ووضعها الحالي منقوص العضويات ووضع رئاستي المجلسين، وقضايا القوانين الانتخابية ومسودة الدستور الدائم. ويقوم فريق تقني تابع لوزارة الاتصال والشؤون السياسية بحكومة الوحدة الوطنية بالتنسيق مع المجلس الرئاسي ببناء المنظومة الإلكترونية.

وبعد أن أصدر المجلس الرئاسي في 11 من أغسطس الماضي قراراً بإنشاء المفوضية الوطنية للاستفتاء والاستعلام الوطني، بمهام وصلاحيات تمكنها وتخولها طرح العديد من القضايا

الأساسية والكبرى في الشأن السياسي على الشعب للاستفتاء عليها، أصدر قراراً آخر بتشكيل رئاستها وعضوياتها. وفي مطلع أكتوبر الماضي، أعلن المجلس الرئاسي عن اتفاق رئيسه محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، " على تفعيل مفوضية الاستفتاء والاستعلام الوطني لضمان الحوكمة والرشد وضمان تفاعل الشعب مع القرارات السياسية والاقتصادية ".

وفي الأسبوع الماضي ألمح الدبيبة، خلال كلمة له في احتفالية بمدينة مصراته، بعزم حكومته اتخاذ خطوات وصفها بـ " الحازمة " للوصول إلى إجراء انتخابات عامة في البلاد، دون أن يفصح عن شكل هذه الخطوات، وكرر العزم ذاته، خلال كلمته في افتتاح اجتماع مجلس الوزراء في 28 أكتوبر الماضي، ضد ما أسماه بـ " الحلول التلغيفية " للأجسام السياسية التي أكد أنها تحتاج " تجديد شرعيتها " في إشارة لمجلسي النواب والدولة، إذ قال " لن نسمح لمن فقدوا شرعيتهم منذ أكثر من عشر سنوات أن يفرضوا شروطهم على الشعب الليبي ". وأكد الدبيبة أن حكومته " لن تقف مكتوفة الأيدي أمام من يريد مصادرة إرادة الشعب الذي يجب أخذ رأيه في كل الحلول التي تحقق إرادته في إجراء الانتخابات ".

لكن قرار إنشاء المفوضية عارضه مجلس النواب بقوة منذ صدوره، إذ عارضها رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، معتبراً أنها خطوة لسحب صلاحيات المفوضية العليا للانتخابات، كما أن عدداً من أعضاء مجلس النواب اعتبروا خطوة إنشاء المفوضية وسيلة للالتفاف لتحقيق المجلس الرئاسي والحكومة في طرابلس لمصالحهما، خاصة بعد فشل المجلس الرئاسي في أن يكون طرفاً أساسياً في اختيار محافظ المصرف المركزي وأعضاء إدارته، بعد أن كان سبباً في تفجير قضية المصرف منتصف أغسطس الماضي.

ويرى الناشط السياسي " فاضل الطويل " في حديثه مع " العربي الجديد "، أن إجراء الاستفتاء من خلال منظومة إلكترونية " يعني علمه المسبق بأنه لا يستطيع فتح صناديق داخل مراكز استفتاء في أراضٍ سيطرة مجلس النواب وخليفة حفتر، ويعني ذلك علمه بأن النواب وحفتر

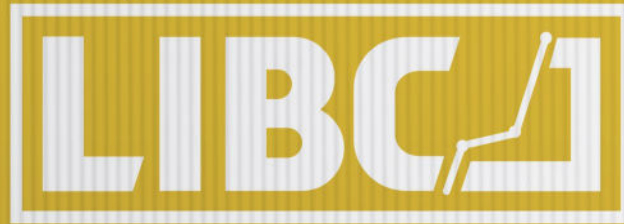
يرفضان مسبقاً هذا الاستفتاء، ويعني أكثر أن المجلس الرئاسي لم يعد طرفاً محايداً كما يحاول أن يظهر نفسه بل طرف صراع بعد أزمة المصرف المركزي". ويرجح الطويل أن الاستفتاء المعتمزم إجراؤه " سيكون في شكل استبيانات إلكترونية للتأسيس عليها في تقارير ستصدرها المفوضية، ربما خطوة لخطوات تلحقها في طريق فرضها أمراً واقعاً، خاصة إذا حصلت هذه الخطوة على دعم خارجي ولو بالثناء والرضا عنها".

أما الباحث في الشأن السياسي " عيسى همومه "، الذي يرى أن المجلس الرئاسي يسعى إلى أن يشغل مكان المجلس الأعلى للدولة، وآلية مفوضية الاستفتاء هي من وسائل التمكين لنفسه في هذا الموقع باعتباره طرفاً أساسياً أمام مجلس النواب، قال في حديث مع " العربي الجديد"، أن " الإنصاف والنزاهة يقتضيان بأن تطرح المفوضية وضع جميع الأجسام السياسية الحالية، بما فيها المجلس الرئاسي نفسه، أمام الشعب للاستفتاء عليها، وهو ما لا يفكر فيه المجلس الرئاسي طبعاً، ولذا فالمفوضية وسيلة للتموضع في خريطة الصراع التي بقي المجلس الرئاسي بعيداً عنها لسنوات".

ويؤكد همومه، أن ملف الانتخابات والمصالحة الوطنية استحقاقات "يستثمرها الجميع لمصلحته، لكن الجميع أيضاً لا يريدون إجرائها، فهم من رفضوا كل مبادرات الحوار، وشاركوا في عرقلة كل مسارات التقارب، وورقة البقاء بالنسبة لهم التأزيم ليس إلا، وفي هذا السياق يأتي إنشاء المفوضية لتصدير ملفات الاستحقاق كأوراق جديدة لمحاصرة مجلس النواب وتحجيمه، بعد أن نجحت أطراف في تحجيم مجلس الدولة الذي لم يعد له وجود إلا اسمه فقط". ويستدرك همومه قائلاً: " نية وقصد المجلس الرئاسي في هذه الخطوة سيتبين عند نقطة أساسية، وهي تكثيف وجهته نحو الشعب بكامل النزاهة بطرح القضايا الأساسية ذات الصلة بالانتخابات بشفافية عالية، لا أن يختار قضايا بعينها للاستفتاء عليها بقصد إقصاء مجلس النواب فقط، ومن الضرورة بمكان أن لا يوجد للتدخل الخارجي أي وجود ولو كانت الأمم المتحدة ليكون القرار شعبياً خالصاً".



المركز الليبي لبناء المؤشرات



LIBYAN INDICATORS
BUILDING CENTER



www.libc.ly



libya_rasd@lcsms.info



[libya.rasd](https://www.facebook.com/libya.rasd)



[Libyarasd](https://twitter.com/Libyarasd)



[Libyarasd](https://www.telegram.com/@Libyarasd)